فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الثلاثاء 12 شوال 1447هـ 31 مارس/ آذار 2026 Tuesday 31 March 2026 | العدد 6345 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

مدوخ: إقرار قانون إعدام الأسرى تصعيد خطير وشرعنة للقتل داخل السجون

غزة/ جمال غيث:

أعرب مدير فريق نبراس الوفاء لشؤون الأسرى والمحررين، مصعب مدوخ، عن استنكاره الشديد وغضبه إزاء تصديق الكنيست الإسرائيلية بشكل نهائي على ما يُعرف بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، واصفًا الخطوة بأنها خطيرة وغير مسبوقة، وتستهدف حياة الأسرى بشكل مباشر داخل سجون الاحتلال.

3

أكدت تأييدها للمقاومة... عشائر وقبائل غزة تجدد رفضها لمليشيات العملاء وتدين جرائمها

غزة/ أدهم الشريف:

وسط حضور لافت وأجواء مشحونة بالغضب، جدَّد التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، إدانتهم الشديدة لسلوكيات وجرائم مليشيات العملاء المتعاونين مع جيش الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الشرقية من قطاع غزة.

جاء ذلك، خلال مؤتمر صحفي عقد أول من أمس، أمام بيت عزاء

3

شهيدان و6 إصابات وسط قطاع غزة

مواطنون يودعون شهداء ارتقوا بقصف طائرات الاحتلال في حي الزيتون بغزة (فلسطين)

غزة/ فلسطين:

استشهد فلسطينيان وأُصيب ستة آخرون أمس، من جراء استهداف الطيران الحربي "الإسرائيلي" مجموعة من الفلسطينيين على مدخل أبو عاصي جنوبي غرب مخيم البريج وسط قطاع غزة.

وأكدت مصادر طبية أن القصف استهدف خيمة في مخيم

3

يوم الأرض... معركة مستمرة على الوجود والهوية في وجه الاحتلال

غزة/ جمال غيث:

في الذكرى الخمسين ليوم الأرض، يجدد الفلسطينيون تأكيدهم أن هذه المناسبة ليست مجرد ذكرى رمزية، بل محطة وطنية مفصلية تجسد التمسك بالأرض والحقوق، وتعكس حقيقة أن الصراع مع الاحتلال هو، في جوهره، صراع على الأرض والوجود والهوية. فالأرض جوهر الصراع، ومعركتها مستمرة، والفلسطيني متمسك بها مهما كان الثمن.

وتأتي هذه الذكرى في ظل ما يعيشه

4

في الذكرى الخمسين ليوم الأرض

الفلسطينيون يجددون التمسك بالأرض... وتفاعل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي

غزة/ صفاء عاشور:

في الثلاثين من مارس من كل عام، يحيي الفلسطينيون ذكرى "يوم الأرض"، التي تعود إلى عام 1976، حين خرج الفلسطينيون في الداخل المحتل احتجاجًا على مصادرة أراضيهم، ليسقط ستة شهداء، ويُسجَّل هذا اليوم رمزًا وطنيًا للنضال من أجل الأرض والهوية.

وفي الذكرى الخمسين لهذا الحدث المفصلي، تتجدد معاني الصمود في واقع يصفه الفلسطينيون بأنه استمرار لسياسات

4

اللاجئون في غزة... محاولات التهجير لا تُطفئ حلم العودة

غزة/ نبيل سنونو:

"هنا بلادنا وروبين بلادنا يا ستي بدنا نرجع الها"، تلك وصيةٌ "غرستها" الجدة معزوزة أبو قينص في أذن حفيدها مالك عن القرية التي هجرت العصابات الصهيونية أجدادها منها سنة 1948، في حين يقفان أمام خيمة نزوحهما القسري غرب مدينة غزة.

وفي الذكرى الـ50 لأحداث يوم الأرض

5

غضب فلسطيني واسع بعد إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون "إعدام الأسرى"

غزة/ فلسطين:

أثار تصديق الكنيست الإسرائيلي، مساء أمس، على قانون "إعدام الأسرى الفلسطينيين" حالة غضب فلسطيني وفصائلي واسعة، وسط إدانات دولية، وتأكيد أن القانون ينتهك القوانين والمواثيق الدولية، ويشكل جريمة حرب جديدة بحق الشعب الفلسطيني.

وصدَّق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الثانية والثالثة "النهائية" على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في نقطة تحول خطيرة بمسار التعامل مع قضية الأسرى.

وكانت لجنة "الأمن القومي" في الكنيست قد صدَّقت مؤخراً على مشروع القانون تمهيداً لعرضه على الهيئة العامة للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة.

وتضمنت بنود المقترح حينها، فرض عقوبة الإعدام بشكل إلزامي، وتنفيذها خلال مدة لا تتجاوز 90 يوماً، دون إمكانية للعفو أو تخفيف الحكم، وفق إجراءات محددة.

2

مواطنون يشاركون في وقفة رفضًا لقانون إعدام الأسرى (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

في ذكرى يوم الأرض: حراك شعبي في غزة رفضًا لقانون إعدام الأسرى وإجراءات استهداف الأقصى

غزة/ جمال غيث:

في مشهد يعكس تجدد الارتباط بالأرض وتصاعد الغضب الشعبي، شارك العشرات من أبناء قطاع غزة في اعتصام جماهيري أمام مقر

2

«عدالة» يعتزم الالتماس ضد قانون «الإعدام»

القدس المحتلة/ فلسطين:

أعلن مركز عدالة القانوني عزمه تقديم التماس فوري إلى المحكمة العليا الإسرائيلية؛ للطعن في قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

3

أم تودّع ثلاثة شهداء فداءً لـ"فلسطين"

الشقيقان سائد وفهمي قدوم... مواجهة ملحمية مع عملاء الاحتلال

غزة/ يحيى اليعقوبي:

من خلف جدران متصدعة، تسللت مجموعة من العملاء المتعاونين مع الاحتلال إلى داخل مركز إيواء "اتحاد الكنائس"، المعروف باسم "مبنى الصناعة"، عند الثالثة والنصف فجر السبت.

7

سُهيلا بني عيسى تتحدى النزوح بتطريز الفساتين التراثية

خان يونس/ إبراهيم أبو شعر:

داخل خيمة نزوح متواضعة في مدينة خان يونس، تجلس الخمسينية سُهيلا بني عيسى ساعات طويلة أمام قطعة قماش مخصصة للفساتين التراثية، ممسكة بإبرة وخيوط دقيقة، لتحوّل المساحة الضيقة إلى ورشة عمل يومية.

بين غرزة وأخرى، لا تبدو الإبرة مجرد أداة مهنية، بل وسيلة للحفاظ على مصدر رزق وهوية ثقافية في آن واحد.

7

طقوس وتكاليف أسقطتها الحرب

«زواج الصمود»... إصرار على ارتداء ثوب الفرح بغزة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

مع بدء الحرب على غزة، اختفت معظم مراسم الفرح التي اعتادها أهالي القطاع عبر عقود طويلة توارثتها الأجيال، ولم يبقَ منها سوى الثوب الفلسطيني المطرز أو بدلة العروس التي ترتديها في مراسم بسيطة تُقام في أثناء الحرب أو في فترات التهدئة، نتيجة تدمير

7

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الثلاثاء 12 شوال 1447هـ 31 مارس/ آذار
Tuesday 31 March 2026
WWW.FELESTEEN.PS

غضب فلسطيني واسع بعد إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون "إعدام الأسرى"

غزة/ فلسطين:

أثار تصديق الكنيست الإسرائيلي، مساء أمس، على قانون "إعدام الأسرى الفلسطينيين" حالة غضب فلسطيني وفصائلي واسعة، وسط إدانات دولية، وتأكيد أن القانون ينتهك القوانين والمواثيق الدولية، ويشكل جريمة حرب جديدة بحق الشعب الفلسطيني.

وصدَّق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الثانية والثالثة "النهائية" على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في نقطة تحول خطيرة بمسار التعامل مع قضية الأسرى.

وكانت لجنة "الأمن القومي" في الكنيست قد صدَّقت مؤخراً على مشروع القانون تمهيداً لعرضه على الهيئة العامة للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة.

وتضمنت بنود المقترح حينها، فرض عقوبة الإعدام بشكل إلزامي، وتنفيذها خلال مدة لا تتجاوز 90 يوماً، دون إمكانية للعفو أو تخفيف الحكم، وفق إجراءات محددة.

انتهاك للقانون الدولي..

وأكدت الرئاسة الفلسطينية عن رفضها لقانون "إعدام الأسرى" الفلسطينيين، مشددةً أنَّه يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بما تكفله من حماية للأشخاص وضمانات للمحاكمة العادلة، ومخالفته للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وعدَّت "الرئاسة" هذا القانون جريمة حرب بحق الشعب الفلسطيني، ويأتي في سياق السياسات والإجراءات التصعيدية التي تنتهجها سلطات الاحتلال في الأرض الفلسطينية كافة، في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

من جانبها، قالت حركة "فتح" إنَّ إقرار القانون يعد تشريعًا لسياسات القتل في انتهاك سافر لاتفاقيّة جنيف الرابعة، وللمعاهدات والمواثيق الدولية كافة.

وبيَّنت أنّ هذا القانون بمضامينه العنصريّة والفاشيّة يُقونن ما كان يتعرّض له الأسرى الفلسطينيّون في معتقلات الاحتلال من قتل وإهمال طبيّ وتعذيب وتنكيل.

كما بيَّنت أنّ هذا القانون الذي قدّمه وزير متطرّف موصوم من قبل المجتمع الدولي بـ"الفاشيّة" يؤكّد مساعي منظومة الاحتلال الاستيطانية لتطبيق مخططاتها الإباديّة.

وأوضحت أنّ هذا القانون بوصفه قانونًا خاصًا بالأسرى الفلسطينيين يُعبّر عن ذروة ما آلت إليه منظومة الاحتلال بمسؤوليها ووزرائها من عنصريّة وإجرام وإرهاب.

ورأت "فتح" أنَّ هذا القانون يُبرهن بما لا يدع مجالًا للشك على مآرب منظومة الاحتلال ومساعيها لتأجيج الأوضاع؛ عبر الخرق الانتهاكي المتواصل للقانون الدولي.

طبيعة دموية قائمة على الإرهاب

وقالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إن مصادقة الكنيست بشكل نهائي على ما يُسمّى "قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين" تعكس طبيعة الاحتلال الدموية ونهجه القائم على القتل والإرهاب.

وأكدت حماس، أنَّ "إسرائيل" تضرب بالقانون الدولي والأعراف والمواثيق الإنسانية عرض الحائط، مشيرة إلى أنَّ إقرار القانون يفضح زيف ادعاءات الاحتلال المتكررة بالتحضّر والالتزام بالقيم الإنسانية.

ويُجسّد هذا "القانون" الفاشي عقلية العصابات الإجرامية المتعطشة للدماء، ويشكّل سابقةً خطيرة تهدد حياة أسرانا الأبطال داخل سجون الاحتلال، وفق ما أوردته "حماس".

ودعت الحركة المجتمع الدولي، وأحرار العالم، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، ولا سيما الأمم المتحدة والصليب الأحمر، إلى التحرك العاجل لوقف هذا التغوّل الإجرامي، وضمان حماية أسرانا من بطش الاحتلال.

وأهابت بأبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وفصائله وقواه إلى التحرك في كل الميادين والساحات، وعلى كافة الأصعدة السياسية والقانونية والإعلامية، لدعم أسرانا الأبطال.

الجبهة الشعبية: القانون انحدار إجرامي خطير

بدورها، شددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنَّ مصادقة الكنيست على قانون "إعدام الأسرى" تمثل انحدارًا إجراميًا خطيرًا ضمن سياسة الإبادة التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

وأوضحت أنَّ هذا القانون يكشف الطبيعة الفاشية والعنصرية للاحتلال واستمراره في ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين.

وبيَّنت "الشعبية" أنَّ الأسرى هم طليعة النضال الوطني ورمز الصمود، ولن تكسرهم قوانين الإعدام أو سياسات الاحتلال.

وحملت الجبهة الشعبية المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وتاريخية بسبب سياسة الإفلات من العقاب التي شجعت الاحتلال على المضي في جرائمه.

من جهتها، قالت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الاثنين، إن إقرار القانون يحوّل السجون إلى "ساحات تصفية سياسية".

وأضافت في بيان لها، أن القانون يكشف أن المنظومة القضائية "الإسرائيلية" تُستخدم كأداة للانتقام السياسي.

وأشارت إلى أنه يشكّل خرقا لاتفاقيات جنيف ويرقى إلى جريمة تستوجب الملاحقة الدولية.

وحذرت من تداعيات القرار، داعية إلى تصعيد المواجهة والضغط الدولي من أجل إسقاطه، وضمان حماية الأسرى الفلسطينيين.

في ذكرى يوم الأرض: حراك شعبي في غزة رفضًا لقانون إعدام الأسرى وإجراءات استهداف الأقصى

جانب من وقفة بغزة رفضاً لقانون إعدام الأسرى (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ جمال غيث:

في مشهد يعكس تجدد الارتباط بالأرض وتصاعد الغضب الشعبي، شارك العشرات من أبناء قطاع غزة في اعتصام جماهيري أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة، إحياءً للذكرى الخمسين ليوم الأرض، وتأكيدًا على رفضهم لما يُعرف بـ"قانون إعدام الأسرى"، ورفض أي محاولات لفرض وقائع جديدة تستهدف المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك إجراءات الإغلاق والتضييق على المصلين.

ورفع المشاركون أعلام فلسطين ولافتات تؤكد التمسك بالأرض والحقوق الوطنية، من بينها: "على هذه الأرض ما يستحق الحياة"، و"القدس لنا"، و"لا لقانون إعدام الأسرى"، إلى جانب صور عدد من الأسرى داخل سجون الاحتلال، في رسالة تؤكد أن قضيتهم ستبقى حاضرة في وجدان الشعب الفلسطيني.

وشارك في الفعالية أسرى محررون وذوو أسرى، وممثلون عن القوى الوطنية والإسلامية، ومؤسسات معنية بشؤون الأسرى، إلى جانب علماء دين وقضاة وحشد من المواطنين، مرددين هتافات تؤكد التجذر في الأرض ورفض سياسات الاحتلال، خاصة تلك التي تستهدف المسجد الأقصى أو تسعى لفرض واقع جديد عليه بالقوة.

وتأتي هذه الفعالية بالتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين ليوم الأرض، التي تصادف الثلاثين من آذار/مارس، وهي مناسبة وطنية شكلت منذ عام 1976 محطة مفصلية في تاريخ النضال الفلسطيني، ورمزًا للتشبث بالأرض والدفاع عنها في مواجهة سياسات المصادرة والاقتلاع.

ففي ذلك اليوم، انتفض الفلسطينيون في الداخل المحتل رفضًا لقرار سلطات الاحتلال مصادرة نحو 21 ألف دونم من أراضيهم في الجليل، ما أدى إلى مواجهات أسفرت عن استشهاد ستة فلسطينيين وإصابة العشرات واعتقال المئات، لتتحول هذه الذكرى إلى عنوان دائم للصمود والوحدة الوطنية.

جريمة حرب

وفي كلمته خلال الاعتصام، أكد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مروان أبو نصر، أن يوم الأرض يجسد وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال، مشددًا على أن الأرض ستبقى عنوان الهوية والوجود، وحقًا تاريخيًا لا يمكن التنازل عنه أو سقوطه بالتقادم.

وأشار أبو نصر إلى أن سياسات الاحتلال لم تتوقف منذ عام 1976، بل تصاعدت لتشمل مزيدًا من المصادرة والاقتحامات والانتهاكات، إلى جانب الجرائم المتواصلة بحق الأسرى داخل السجون، محذرًا من خطورة ما يسمى "قانون إعدام الأسرى"، الذي اعتبره جريمة حرب وانتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية.

وشدد على أن هذا القانون يعكس نهجًا تصعيديًا خطيرًا، داعيًا إلى تدويل قضية الأسرى وملاحقة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية، كما أكد الرفض القاطع لأي إجراءات تستهدف المسجد الأقصى، معتبرًا أن محاولات إغلاقه أو تقييد الوصول إليه تمثل اعتداءً على المقدسات الإسلامية ومحاولة لفرض واقع جديد في القدس.

كما دعا إلى تعزيز الوحدة الوطنية في ظل التحديات المتصاعدة، والعمل على تخفيف معاناة المواطنين في قطاع غزة، وفتح المعابر، وتسريع جهود إعادة الإعمار، مؤكدًا أن مواجهة الاحتلال تتطلب موقفًا وطنيًا موحدًا واستراتيجية شاملة.

حدث متجذر

من جانبه، قال رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، الدكتور حسن الجوجو: إن يوم الأرض ليس مجرد ذكرى عابرة، بل هو حدث متجذر في الوعي الفلسطيني، يجسد ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه ومقدساته، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وأضاف أن هذه الذكرى توحد الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم، وتشكل محطة لتجديد العهد بالتمسك بالحقوق الوطنية، مؤكدًا أن ما يتعرض له المسجد الأقصى من تهويد ومحاولات فرض السيطرة الزمانية والمكانية عليه يتطلب موقفًا عربيًا وإسلاميًا جادًا لحمايته.

وشدد الجوجو على أن العلاقة بين الفلسطينيين والقدس علاقة تاريخية وعقائدية عميقة، لا يمكن فصلها أو كسرها، داعيًا إلى عدم ترك المسجد الأقصى وحيدًا في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة.

محطة مفصلية

بدوره، أكد القيادي في حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية نبيل دياب أن يوم الأرض يمثل محطة مفصلية في تاريخ النضال الفلسطيني، حيث سطر الشعب الفلسطيني أروع صور التضحية دفاعًا عن أرضه.

وأشار دياب إلى أن هذه الذكرى تتزامن مع استمرار معاناة الأسرى داخل سجون الاحتلال، ومع تصاعد الدعوات الإسرائيلية لإقرار قانون إعدام الأسرى، مؤكدًا أن هذا القانون يمثل جريمة متعمدة بحق مناضلين يدافعون عن حقوقهم المشروعة التي كفلتها القوانين الدولية.

وأضاف أن الرسالة من هذه الوقفة واضحة: رفض كل السياسات التي تستهدف الأسرى أو المقدسات، وعلى رأسها المسجد الأقصى، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني سيبقى موحدًا في مواجهة هذه التحديات، وأن صوته سيصل من غزة إلى القدس.

كما شدد على أن قضية الأسرى ستظل في صدارة القضايا الوطنية، وأن الدفاع عنهم جزء لا يتجزأ من النضال الفلسطيني، داعيًا المؤسسات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها والضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته.

قضية عادلة

وفي السياق ذاته، حمّلت شيماء نصار، زوجة الأسير زكريا نصار، المؤسسات الدولية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مسؤولية الصمت تجاه ما يتعرض له الأسرى من انتهاكات داخل السجون.

وأكدت نصار، في كلمتها، أن الأسرى ليسوا مجرد أرقام، بل أصحاب قضية عادلة، مشددة على أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عنهم، وسيواصل النضال حتى تحريرهم.

وقالت إن إحياء يوم الأرض هذا العام يأتي في ظل ظروف صعبة، لكنه يعكس إصرار الفلسطينيين على التمسك بأرضهم وحقوقهم، ورفضهم لكل القوانين والسياسات التي تستهدفهم، وعلى رأسها "قانون إعدام الأسرى".

وختمت بالتأكيد على أن الجرائم الإسرائيلية المتواصلة بحق الأسرى، في ظل صمت دولي، لن تكسر إرادة الشعب الفلسطيني، بل ستزيده تمسكًا بحقوقه وإصرارًا على مواصلة النضال حتى الحرية والاستقلال.

وأجمع المشاركون في الفعالية على أن يوم الأرض سيبقى شاهدًا حيًا على تجذر الفلسطيني في أرضه، ووحدة قضيته، ورفضه لكل محاولات الاقتلاع أو التهويد، مؤكدين أن الأرض والأسرى والمقدسات ستظل عنوانًا ثابتًا للنضال الفلسطيني حتى تحقيق الحرية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

"عدالة" يعتزم الالتماس ضد قانون "الإعدام"

القدس المحتلة/ فلسطين:

أعلن مركز عدالة القانوني عزمه تقديم التماس فوري إلى المحكمة العليا الإسرائيلية؛ للطعن في قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

وقالت مديرة الوحدة القانونية في مركز عدالة، سهاد بشارة، تعقيباً على إقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، أمس: إنَّ هذا القانون يمثّل "إضفاءً للشرعية على القتل المتعمّد بدم بارد، في ظروف لا يشكّل فيها الشخص المحكوم أي خطر فعلي".

وأكدت أنَّه تشريع يقوم على التمييز على أساس الاثنية، وينتهك بشكل مباشر مبدأ المساواة، مستندًا إلى تصنيفات تعكس تصوّرات عنصرية، بما يرقى إلى تمييز عنصري محظور.

وأضافت أن "تطبيق القانون الإسرائيلي الداخلي على سكان الضفة الغربية يشكّل خرقًا واضحًا للقانون الدولي، إذ لا تملك الكنيست، وفقًا لاتفاقية لاهاي، صلاحية التشريع للسكان الواقعين تحت الاحتلال."

يُذكر أنه وعلى مدار المسار التشريعي، توجّه مركز عدالة، إلى جانب جهات أخرى، بعدة رسائل إلى رئيس اللجنة، والمستشارة القضائية للحكومة، والمستشارة القضائية للكنيست، طالب فيها بإلغاء مشروع القانون لعدم دستوريته.

وصادق الكنيست الإسرائيلي مساء أمس، بالقراءة الثانية والثالثة "النهائية" على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين "شنقاً" في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في نقطة تحول خطيرة بمسار التعامل مع قضية الأسرى.

وقالت القناة 12 الإسرائيلية، إنَّ الكنيست صادق نهائيًا على البنود الأساسية لقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي بادر إليه حزب "بن غفير"، بأغلبية 62 إلى 48 صوتاً.

وبدأت الأحزاب الإسرائيلية بالتصويت على القانون عند الثامنة مساءً بتوقيت القدس، إذ صوَّت رئس الوزراء بنيامين نتنياهو لصالح القانون، فيما عارضه كلٌ من يائير لابيد، بيني غانتس، والأحزاب العربية.

وحذّر الاتحاد الأوروبي (إسرائيل) من فرض عقوبات عليها في حال المصادقة على قانون عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين.

وذكرت القناة الإسرائيلية 12، مساء أمس، أن مسؤولين أوروبيين رفيعي المستوى يجرون محادثات مكثفة مع نظرائهم الإسرائيليين لثنيهم عن إقرار القانون، المقرر طرحه للتصويت في الكنيست.

شهيدان و6 إصابات وسط قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد فلسطينيان وأُصيب ستة آخرون أمس، من جراء استهداف الطيران الحربي "الإسرائيلي" مجموعة من الفلسطينيين على مدخل أبو عاصي جنوبي غرب مخيم البريج وسط قطاع غزة.

وأكدت مصادر طبية أن القصف استهدف خيمة في مخيم الأخوة، ما أسفر عن استشهاد إبراهيم الخالدي، وآخر (لم تعرف هويته) نقلا إلى مستشفى العودة في النصيرات، في حين أصيب ستة آخرون بعضهم بجروح خطيرة.

وأعلنت المصادر الطبية ارتفاع حصيلة ضحايا العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة إلى 72 ألفا و 280 شهيدًا، و 172 ألفا و 14 مصابًا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

مؤسسات الأسرى تدعو لملاحقة "إسرائيل" دوليًّا بعد إقرار قانون الإعدام

رام الله/ فلسطين:

قالت مؤسسات الأسرى، الاثنين، إن إقرار الكنيست "الإسرائيلي" قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين يشكّل تصعيدا خطيرا وانتهاكا صارخا للقانون الدولي، واستهدافا مباشرا للفلسطينيين دون سواهم.

وأوضحت المؤسسات في بيان، أن هذا القانون يأتي ضمن سياق سياسات ممنهجة تنتهجها سلطات الاحتلال، شملت على مدار سنوات عمليات إعدام خارج إطار القانون، بلغت ذروتها خلال ما وصفته بجريمة الإبادة المستمرة، إلى جانب سياسات التطهير العرقي والتهجير القسري وترسيخ نظام الفصل العنصري.

وأضافت أن إقرار القانون يتزامن مع تصاعد استهداف الحركة الأسيرة، في ظل ظروف اعتقال قاسية داخل السجون والمعسكرات، حيث يتعرض الأسرى والمعتقلون، وفق البيان، لمنظومة تعذيب ممنهجة تستهدف تصفيتهم جسديا ونفسيا.

وجددت مؤسسات الأسرى مطالبها بتفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية لملاحقة المسؤولين عن جرائم التعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأسرى الفلسطينيين.

كما دعت إلى إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وتفكيك منظومة المحاكم العسكرية، وفتح تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع حالات التعذيب والاستشهاد داخل السجون.

وشددت على ضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ودعم تحقيقاتها، وتنفيذ مذكرات التوقيف بحق المسؤولين عن الجرائم الدولية، إلى جانب تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة الأسرى والاطلاع على ظروف احتجازهم دون قيود.

وفي السياق، أدان مكتب إعلام الأسرى بأشد العبارات إقرار قانون الإعدام للأسرى الفلسطينيين بعد التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة في الكنيست الإسرائيلي.

وأكد أنَّ هذا القانون يمثل قمة الإجرام التي وصل إليها الاحتلال وسجانوه واستمرت عامين.

ولا تعدّ هذه الحادثة الأولى التي يحاول فيها عملاء الاحتلال تنفيذ عمليات في غزة نيابة عن جنود جيش الاحتلال وقواته الخاصة، وفي مرات عديدة كشف أمرهم، وقتل عدد منهم ووقع آخرون في قضبة أمن المقاومة.

وشهد بيت العزاء توقيع وثيقة من وجهاء ومخاتير غزة، تؤكد رفضها القاطع لمليشيات العملاء، وسلوكهم الإجرامي الذي يخدم الاحتلال.

بدوره، أكد المختار نبيل أبو سرية في كلمة ألقاها باسم التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية، أن ما وصفها بـ"عصابات الإجرام" التي تحتمي بالطائرات والدبابات الإسرائيلية في المناطق خلف "الخط الأصفر" الواقع تحت سيطرة الاحتلال، "ارتضت لنفسها أن تكون ذراعًا إسرائيليًا في الحرب ضد عوائلها وشعبها".

وأضاف أبو سرية خلال المؤتمر: إن "العصابات تتمادى في جرائمها المستنكرة وآخر ضحاياها الشقيقين قدوم، في مشهد إجرامي صارخ يثبتون فيه الولاء والطاعة لكيان الاحتلال ضد أبناء شعبهم".

وبين أن "أفراد هذه المليشيات التي تنفذ أوامر جيش الاحتلال، قد جاءوا من بؤر فساد ومخدرات وتبرأت عوائلهم منهم ومن أفعالهم".

وشدد على أن هذه المليشيات تمثل أدوات إسرائيلية مباشرة يؤدون دورهم المباشر في خدمة الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وأكمل المتحدث باسم التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية قوله: إننا نقف مع شعبنا ومقاومته في مواجهة العصابات الإجرامية العملية التي لا تنتمي لشعبنا، عادًّا أن هذه العصابات "شرذمة ارتضت لنفسها أن ترتمي في حضن الأعداء".

وتابع: "ما فعلته هذه العصابات من جرائم وآثام ستظل محفوظة إلى أن تأتي لحظة الحساب والعقاب وسيدفع عناصرها والمسؤولين عنهم الثمن كاملاً".

من جهته، قال المختار حامد جندية، في كلمة نيابة عن عائلة قدوم: "إن المصاب ليس لعائلة قدوم وحدها، ما حدث لابنيهما مصاب شعب كامل".

وأضاف جندية خلال المؤتمر: موقفنا واضح تجاه عملاء الاحتلال، أننا كمخاتير ووجهاء رفعنا الغطاء سابقًا عن هؤلاء الهاربين وكل من سار في مسار العمالة، وقد أصبحوا واحدة من أهم أدوات الاحتلال في محاربة أهالي غزة.

وأكد أن موقع العشائر والعائلات الفلسطينية ينسجم تمامًا مع موقع الأجهزة الأمنية وفصائل المقاومة بغزة، الرافض والمناوئ للعملاء وإجرامهم.

مدوخ: إقرار قانون إعدام الأسرى تصعيد خطير وشرعنة للقتل داخل السجون

غزة/ جمال غيث:

أعرب مدير فريق نبراس الوفاء لشؤون الأسرى والمحررين، مصعب مدوخ، عن استنكاره الشديد وغضبه إزاء تصديق الكنيست الإسرائيلية بشكل نهائي على ما يُعرف بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، واصفًا الخطوة بأنها خطيرة وغير مسبوقة، وتستهدف حياة الأسرى بشكل مباشر داخل سجون الاحتلال.

وأوضح مدوخ، لصحيفة "فلسطين"، أن هذا القرار يُعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الأسرى، ويعكس توجهًا متطرفًا وسياسة ممنهجة تهدف إلى تصفيتهم جسديًا تحت غطاء قانوني، محذرًا من دخول مرحلة خطيرة يتم فيها "شرعنة القتل"، بما يتعارض مع القيم الإنسانية والمواثيق الدولية.

وبحسب المعطيات، فقد صوّت 62 عضوًا في الكنيست لصالح القانون، مقابل 48 معارضًا، في حين امتنع عضو واحد عن التصويت. وكانت عضو الكنيست ليمور سون هارميلخ قد بادرت إلى مشروع القانون، بدعم وقيادة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير.

وكانت لجنة الأمن القومي في الكنيست قد أقرت مشروع القانون في وقت سابق، قبل أن تتم المصادقة عليه في الهيئة العامة، حيث ينص على فرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين المدانين بتنفيذ عمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين.

وأكد مدوخ أن هذا التشريع يمثل خرقًا واضحًا للاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف التي تضمن حماية الأسرى وتحظر إعدامهم، داعيًا المؤسسات الحقوقية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة إلى التحرك العاجل لوقف هذا التصعيد ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها.

كما حذر من تداعيات القرار في ظل تصاعد الإجراءات العقابية بحق الأسرى، معتبرًا أن المرحلة المقبلة قد تشهد مزيدًا من الاستهداف لهذا الملف الإنساني.

وينص القانون على فرض عقوبة الإعدام على كل من "يتسبب عمدًا في قتل إنسان ضمن عمل يُصنف كعمل إرهابي"، مع منع منح أي عفو في مثل هذه الحالات، ما يعني تثبيت الحكم دون إمكانية تخفيفه لاحقًا.

كما يتضمن فرض العقوبة بشكل إلزامي دون الحاجة إلى إجماع قضائي، وتنفيذ حكم الإعدام شنقًا خلال مدة لا تتجاوز 90 يومًا من تاريخ صدوره، مع منح رئيس الحكومة صلاحية تأجيل التنفيذ في ظروف خاصة لمدة لا تتجاوز 180 يومًا.

ويُظهر القانون تمييزًا في آلية تطبيقه بين داخل إسرائيل والضفة الغربية، حيث تُعد عقوبة الإعدام في الضفة العقوبة الأساسية، مع منح المحاكم العسكرية صلاحية استثنائية لفرض السجن المؤبد في حالات محددة.

ووفقًا لإحصائيات نادي الأسير الفلسطيني، يبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال نحو 9500 أسير، فيما تحتجز سلطات الاحتلال جثامين 97 أسيرًا قضوا نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي، بينهم 86 منذ الحرب الأخيرة على قطاع غزة، ليرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام 1967 إلى 326.

وتُعد عقوبة الإعدام نادرة في تاريخ القضاء الإسرائيلي، حيث لم تُنفذ سوى مرة واحدة عام 1962 بحق المسؤول النازي أدولف آيخمان.

وفي السياق ذاته، دعت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا (إسرائيل) إلى التراجع عن هذا القانون، معربة عن قلقها من تداعياته، ومؤكدة أن عقوبة الإعدام تُعد عقوبة "لا إنسانية ومهينة" ولا تحقق أثرًا رادعًا.

كما حذرت منظمة العفو الدولية (أمنستي) من خطورة هذا التشريع، معتبرة أنه قد يكرّس نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، ويضع إسرائيل في مواجهة مع التوجه الدولي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، وقد يرقى تطبيقه إلى جريمة حرب.

واختتم مدوخ تصريحه بالتأكيد على أن قضية الأسرى ستبقى أولوية وطنية وإنسانية، مشددًا على أن مثل هذه القوانين لن تنال من إرادة الأسرى، بل ستزيد من تمسكهم بحقوقهم والدفاع عنهم بكافة الوسائل المشروعة.

أكدت تأييدها للمقاومة...

عشائر وقبائل غزة تجدد رفضها لمليشيات العملاء وتدين جرائمها

غزة/ أدهم الشريف:

وسط حضور لافت وأجواء مشحونة بالغضب، جدَّد التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، إدانتهم الشديدة لسلوكيات وجرائم مليشيات العملاء المتعاونين مع جيش الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الشرقية من قطاع غزة.

جاء ذلك، خلال مؤتمر صحفي عقد أول من أمس، أمام بيت عزاء عائلة قدوم التي فقدت اثنين من أبنائها في قصف إسرائيلي. وأكد الحضور من مخاتير وأكاديميين ونشطاء، تأييدهم الكامل للمقاومة في مواجهة الاحتلال ومليشيات عملائه.

وفي التفاصيل التي حصلت عليها صحيفة "فلسطين"، تبيّن أن الشقيقين فهمي وسائد قدوم، اشتبكا مع مجموعة عملاء بالقرب من محطة الشوا للوقود بحي الشجاعية شرقي مدينة غزة، أول من أمس، ما أدى إلى مقتل 5 منهم وإصابة آخرين، قبل أن يتدخل طيران الاحتلال الحربي ويقصف الشقيقين ليرتقيا معًا، وفق مصدر عائلي.

وكان شقيقهما الثالث، محمد قدوم، استشهد خلال مشاركته في مسيرات العودة شرق مدينة غزة، قبل شهر واحد من حرب الإبادة الإسرائيلية التي بدأها جيش الاحتلال يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، من ناحيته، أكد الدكتور إبراهيم حبيب، في كلمة تحدث بها باسم رابطة عوائل الشجاعية، أن الشقيقيْن قدوم تعرضا للغدر من مليشيات العملاء، وأكد أن المشاركة الكبيرة في بيت عزائهم دليل واضح على وحدة أبناء شعبنا في مواجهة الاحتلال وعملائه.

وأضاف خلال المؤتمر: "ندين بأشد عبارات الشجب والاستنكار الجريمة التي ارتكبتها العصابات الإجرامية، والتي أدت إلى استشهاد الشقيقين قدوم. إن هذا العمل الخياني تمَّ بالتنسيق الكامل مع قوات جيش الاحتلال".

وتابع: "نقف نحن أهالي وعوائل حي الشجاعية، مع عائلة قدوم حتى يأخذوا حقوقهم من المجرمين، خاصة أنهم معروفون بالاسم".

واستدرك: "حفاظًا على المصلحة الوطنية والسلم المجتمعي، ندعو العملاء القتلة المغرر بهم، إلى العودة إلى أحضان ذويهم، والخروج من مستنقع الخيانة والإجرام لمحو عار الخيانة عنهم".

وعدَّ المختار سمعان عطاالله، في كلمة نيابة عن عائلات التفاح والدرج، أن ما "ارتكبته الأيادي الظالمة الآثمة (مليشيات العملاء) من جرائم قتل وترويع، تأتي امتدادًا لمسلسل من الخيانة والجريمة الآثمة، التي نفذتها العصابات بحماية الاحتلال".

وأضاف عطالله خلال المؤتمر أمام بيت عزاء عائلة قدوم: إن العملاء لم ينتموا لحظة لشعبهم وتاريخهم وقضيتهم وعوائلهم التي كانوا جزءًا منها يوما، وهي تتشرف اليوم بتقديم أبنائها على طريق تحرير القدس وفلسطين.

أما المختار أكرم أبو حشيش، الذي ألقى كلمة باسم البادية، أكد مجددًا رفضه لمليشيات العملاء التي تنفذ مهام بإيعاز من الاحتلال في ظل الظروف القاسية التي يمر بها أهالي قطاع غزة جرَّاء حرب الإبادة.

وأضاف خلال المؤتمر: أن "سلوكيات العصابات الإجرامية مرفوضة جملةً وتفصيلا، ولا تمد بأي صلة لقيمنا وأعرافنا الراسخة، ومن يثبت تورطه في هذه الأفعال خارج عن السياق الوطني ومنفصل عن منظومة القيم والأخلاق الوطنية".

واستنكر المختار يحيى الكفارنة، في كلمة نيابة عن عوائل شمالي قطاع غزة، "العمل الجبان الذي نفذه عملاء الاحتلال، وأدى إلى استشهاد الشقيقين قدوم، في عملية جبانة مخالفة لشرعنا وعاداتنا وتقاليدنا".

وطالب الكفارنة خلال المؤتمر، بمن عدَّ أنهم "خارجين عن الصف الوطني"، في إشارة واضحة إلى مليشيات العملاء، بالعودة إلى حضن وطنهم وعوائلهم، قبل أن تتلطخ أياديهم جميعًا في دماء أبناء شعبهم.

في الذكرى الخمسين ليوم الأرض

الفلسطينيون يجددون التمسك بالأرض... وتفاعل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي

غزة/ صفاء عاشور:

في الثلاثين من مارس من كل عام، يحيي الفلسطينيون ذكرى "يوم الأرض"، التي تعود إلى عام 1976، حين خرج الفلسطينيون في الداخل المحتل احتجاجًا على مصادرة أراضيهم، ليسقط ستة شهداء، ويُسجَّل هذا اليوم رمزًا وطنيًا للنضال من أجل الأرض والهوية.

وفي الذكرى الخمسين لهذا الحدث المفصلي، تتجدد معاني الصمود في واقع يصفه الفلسطينيون بأنه استمرار لسياسات مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني.

رمزية متجددة في واقع أكثر تعقيدًا

تحل هذه الذكرى هذا العام في ظل ظروف استثنائية يعيشها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تتصاعد التحديات المرتبطة بفقدان الأراضي وتقييد الوصول إليها، إلى جانب تدمير واسع للبنية التحتية نتيجة حرب الإبادة المستمرة.

ويرى مراقبون أن إحياء يوم الأرض لم يعد مجرد استذكار تاريخي، بل تحول إلى مساحة لتأكيد الارتباط بالأرض في مواجهة محاولات طمس الهوية الفلسطينية.

وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي تفاعلًا واسعًا تزامنًا مع الذكرى الخمسين، خاصة من قبل الفلسطينيين ونشطاء حول العالم، حيث تصدرت وسوم مثل "#يوم_الأرض" و"#الأرض_لنا" و"#LandDay" قوائم التداول في عدة دول.

ونشر آلاف المستخدمين صورًا ومقاطع فيديو توثق ارتباطهم بأراضيهم، من بينها مشاهد لزراعة الزيتون، وصور أرشيفية من أحداث عام 1976، إلى جانب رسومات وأعمال فنية تعبر عن الهوية الوطنية.

كما شارك صحفيون ونشطاء شهادات شخصية تسلط الضوء على قصص فقدان الأراضي أو التمسك بها رغم الظروف الصعبة.

وكتب الكاتب والباحث في العلاقات الدولية أدهم أبو سلمية على حسابه في منصة "X": "ليس صدفة أن يختار الاحتلال ذكرى #يوم_الأرض لسن قانون إعدام الأبطال؛ فالمحتل يرتعب من الرمزية التي يسكنها الصمود".

وأضاف: "لكن المشانق لا تُرهب أصحاب الحق، فالأرض تعرف أهلها، والأبطال الذين بذلوا أرواحهم لأجل العرض والشرف هم الباقون، أما العابرون فلا بقاء لهم. نحن أصحاب الأرض، نحن الحق، ونحن الأقوى دائمًا".

أما الإعلامية أمل حبيب من غزة، فكتبت عبر "فيسبوك": "ثوب مها المطرّز ظل تحت ركام بيتنا في الشجاعية، والكوفية كذلك، لكن اليوم يوم الأرض، والمدرسة أرسلت لنا مساءً بفعالية للأطفال، فأرادوا أن يتزينوا بالزي الفلسطيني. لم يبقَ معنا سوى ربطة شعر مطرزة، وضعتها مها على رأسها، وبدأت تغني: الأرض لنا والقدس لنا".

وأضافت: "صحيح أن كل شيء أصبح ركامًا، حتى أثوابنا المطرزة، لكننا باقون، كالأرض التي تشبعت بدموعنا ودمنا، وما زلنا نحبها، وسنظل كذلك حتى آخر نفس".

كما نشرت صفحة "غزة 24" على منصة "X" مقطعًا مقتبسًا من كلمات القائد محمد الضيف في بداية عملية "طوفان الأقصى": "كما أنتِ هنا مزروع أنا، لي في هذه الأرضِ آلاف البذور، ومهما حاول الطغاة قلعنا ستنبت البذور".

وفي السياق ذاته، استعاد ناشطون قصيدة "الأرض" للشاعر محمود درويش، التي كتبها تخليدًا لشهداء 30 مارس 1976، فيما نشر المصور الصحفي أسامة سلوادي مقولات شعبية ومنشورات تؤكد التمسك بالأرض، من أبرزها: "الأرض بالشبر؟! لا، الأرض بالظفر"، في تعبير بليغ عن رفض التفريط بأي جزء منها.

وعي رقمي ورسالة ممتدة

عكس الخطاب الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي هذا العام وعيًا جمعيًا لافتًا، بطابعه التوثيقي والتوعوي، حيث لجأ كثير من المستخدمين إلى نشر معلومات تاريخية حول يوم الأرض وأبعاده السياسية والقانونية، إلى جانب خرائط توضح التغيرات التي طرأت على الأراضي الفلسطينية عبر العقود.

ويرى ناشطون أن وسائل التواصل أصبحت "ساحة بديلة" لإيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم، خاصة في ظل القيود المفروضة على التغطية الإعلامية الميدانية.

ورغم مرور خمسين عامًا على يوم الأرض، لا تزال رسائله حاضرة بقوة في الوعي الفلسطيني، بل تزداد إلحاحًا مع تعقّد الواقع؛ فالأرض، كما يراها الفلسطينيون، ليست مجرد مساحة جغرافية، بل عنوان للهوية والبقاء.

يوم الأرض... معركة مستمرة على الوجود والهوية في وجه الاحتلال

ماهر مزهر

عبد القادر إدريس

محمود خلف

نبيل دياب

غزة/ جمال غيث:

في الذكرى الخمسين ليوم الأرض، يجدد الفلسطينيون تأكيدهم أن هذه المناسبة ليست مجرد ذكرى رمزية، بل محطة وطنية مفصلية تجسد التمسك بالأرض والحقوق، وتعكس حقيقة أن الصراع مع الاحتلال هو، في جوهره، صراع على الأرض والوجود والهوية. فالأرض جوهر الصراع، ومعركتها مستمرة، والفلسطيني متمسك بها مهما كان الثمن.

وتأتي هذه الذكرى في ظل ما يعيشه الشعب الفلسطيني اليوم من حرب مدمرة في قطاع غزة، وتصاعد سياسات التهجير والاستيطان وتجريف الأراضي في الضفة الغربية والقدس، في مشهد يعيد إلى الأذهان سياسات المصادرة والاقتلاع التي فجّرت انتفاضة يوم الأرض عام 1976. وما فشل الاحتلال في تحقيقه آنذاك، يحاول اليوم فرضه بالقوة عبر الحرب وكسر إرادة الفلسطينيين، إلا أن الواقع يؤكد أن الشعب الفلسطيني لا يزال صامدًا ومتجذرًا في أرضه.

ويُحيي الفلسطينيون في الثلاثين من آذار/مارس من كل عام ذكرى يوم الأرض، التي انطلقت شرارتها بعد قرار الاحتلال مصادرة آلاف الدونمات من أراضي الجليل، ما فجّر احتجاجات واسعة وإضرابًا عامًا قوبل بالقمع، وأسفر عن استشهاد ستة فلسطينيين، وإصابة واعتقال المئات، لتتحول هذه الذكرى إلى رمز وطني سيبقى وفيًا لتضحيات شهدائه، ومستمرًا في مقاومة الاحتلال حتى تحقيق أهدافه الوطنية.

حركة المبادرة

وفي السياق ذاته، أكد القيادي في حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية نبيل دياب أن إحياء يوم الأرض يأتي تأكيدًا على تمسك الفلسطينيين بأرضهم في مختلف أماكن وجودهم، سواء في الضفة أو غزة أو الشتات.

وشدد دياب، لـ"فلسطين"، على أن مواجهة مخططات الاحتلال، خاصة تلك التي تستهدف تهجير الفلسطينيين أو فرض وقائع جديدة على الأرض، تتطلب تعزيز الوحدة الوطنية، باعتبارها القاعدة الأساسية للصمود والانتصار.

وأشار إلى أن الوفاء لتضحيات الشهداء لا يتحقق إلا من خلال توحيد الصف الفلسطيني والعمل المشترك لمواجهة سياسات الاحتلال.

كما دعا إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، وتخفيف معاناة المواطنين، وفتح المعابر بما يمكن الفلسطينيين من الصمود في أرضهم، مؤكدًا أن إرادة الشعب الفلسطيني لن تُكسر، رغم كل الجرائم التي يتعرض لها.

حزب الشعب

من جانبه، أكد القيادي في حزب الشعب عبد القادر إدريس أن ذكرى يوم الأرض تجدد التأكيد على أن الفلسطينيين باقون في أرضهم، متجذرون فيها، ولن يتخلوا عنها مهما اشتدت التحديات.

وأشار إلى أن الشعب الفلسطيني سيواصل نضاله حتى تحقيق حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وشدد على رفض جميع مشاريع التهجير، مؤكدًا أن الفلسطينيين سيقفون في وجه أي محاولة لاقتلاعهم من أرضهم، وسيواصلون نضالهم حتى إنهاء الاحتلال.

وأضاف أن يوم الأرض سيبقى شاهدًا على صمود الفلسطينيين وتمسكهم بأرضهم وهويتهم، مؤكدًا أن معركة الأرض مستمرة، وأن هذا الشعب لن يتنازل عن حقوقه مهما طال الزمن.

وتؤكد مواقف القوى والفصائل الفلسطينية، في الذكرى الخمسين ليوم الأرض، حقيقة ثابتة مفادها أن الصراع مع الاحتلال سيبقى صراعًا على الأرض والوجود، وأن كل محاولات فرض واقع جديد عبر الحرب أو التهجير ستفشل أمام إرادة شعب متجذر في أرضه، متمسك بحقه، وماضٍ في معركة الأرض حتى الحرية والاستقلال.

مؤكدة أن حق العودة حق ثابت لا يمكن التنازل عنه، وأن مخططات التهجير لن تمر.

الجبهة الديمقراطية

بدوره، أكد عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية محمود خلف، أن الذكرى الخمسين ليوم الأرض تأتي في ظل استمرار الاحتلال في ممارسة سياسات القمع والإبادة بحق الشعب الفلسطيني.

وأشار خلف، لصحيفة "فلسطين"، إلى أن ما يتعرض له الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، من حرب مدمرة، لن يدفعهم إلى مغادرة أرضهم، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني سيبقى متمسكًا بأرضه رغم كل محاولات التهجير.

وقال: إن الاحتلال يسعى إلى فرض واقع جديد بالقوة، إلا أن صمود الفلسطينيين يشكل الرد الحقيقي على هذه السياسات.

وأضاف أن غزة، رغم ما تعرضت له من دمار، ستبقى جزءًا أصيلًا من الأرض الفلسطينية، ولن تكون قابلة للانكسار أو التفريغ، مؤكدًا أن الاحتلال إلى زوال، وأن الفلسطيني سيواصل معركة الأرض حتى نيل حقوقه.

الجبهة الشعبية

من جهته، شدد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ماهر مزهر على أن يوم الأرض يمثل تجديدًا للعهد مع الشهداء والأسرى، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني سيواصل نضاله حتى تحقيق النصر.

وأشار مزهر، لـ"فلسطين"، إلى أن يوم الأرض يؤكد وحدة الدم والمصير بين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم، من الجليل إلى غزة والضفة، ويعكس حقيقة أن القضية واحدة والمعركة واحدة، وهي معركة الأرض والوجود.

وأكد أن مرور خمسين عامًا على يوم الأرض لم يُنسِ الفلسطينيين حقوقهم، بل زادهم تمسكًا بها، رغم ما تعرضوا له من حروب ودمار، خاصة في غزة.

وأضاف أن الشعب الفلسطيني

الخيمة في غزة... حياة تُدار تحت وطأة النزوح

غزة/ هدى الدلو:

لم تعد الخيمة في قطاع غزة مجرد مأوى مؤقت، بل غدت مساحة تُدار فيها الحياة بكل تفاصيلها، وساحة تُختبر داخلها قدرة الإنسان على التكيّف النفسي في أقسى الظروف. هنا، حيث تضيق المساحة وتتسع المعاناة، تحاول العائلات خلق توازن هش يحميها من الانهيار.

داخل إحدى الخيام، تجلس أم محمد أبو حطب إلى جانب أطفالها الثلاثة، ترتب الأغطية وتُقسّم المساحة الضيقة إلى ما تصفها بـ"زوايا حياة". تقول لصحيفة "فلسطين" بصوت مثقل بتعب الأيام: "منذ نزوحنا، أحاول أن أضع نظامًا، حتى لو كان بسيطًا... أحدد وقتًا للأكل وآخر للنوم، وأشغل الأطفال بأي شيء. هذا وحده ما يشعرني أن هناك حياة طبيعية، بدلًا من العشوائية".

وتشير إلى أنها توقفت عن متابعة الأخبار التي كانت تلاحقها على مدار الساعة، مضيفة: "أشعر أنها تكسرني أكثر".

تعكس كلماتها واحدة من أبرز أدوات الصمود في بيئة النزوح، وهي إعادة ترتيب الأولويات؛ فبدل الانشغال بالمستقبل المجهول، يصبح التركيز على إدارة تفاصيل اليوم وسيلة لتخفيف القلق ومنح النفس فرصة للاستمرار.

في خيمة أخرى، يجلس الشاب العشريني أحمد طالب، الذي لا يزال في مرحلة التخطيط لمستقبله الجامعي، محاطًا بعائلته، لكنه غارق في صمت طويل. يقول: "أصعب ما في الأمر ليس الظروف فقط، بل الشعور بأن كل شيء خارج عن سيطرتك".

ويوضح لصحيفة "فلسطين" أنه منذ النزوح إلى الخيمة، عاش حالة من التوتر والعصبية المستمرة، وتشتت الذهن، قبل أن يبدأ تدريجيًا في التكيّف، متخليًا عن التفكير المفرط في المستقبل، ومقتنعًا بأن ما يحدث خارج عن إرادته.

من جهته، يوضح الأخصائي النفسي والاجتماعي زهير ملاخة لـ"فلسطين" أن الإنسان في الأزمات يحتاج إلى الشعور بالسيطرة، حتى في أبسط التفاصيل. ويضيف: "تنظيم الحياة اليومية داخل الخيمة، مهما كان محدودًا، يساعد على تقليل التوتر ويمنح شعورًا نسبيًا بالاستقرار".

ويحذر ملاخة من الانزلاق إلى ما يُعرف بـ"العجز المكتسب"، حيث يفقد الإنسان دافعيته وقدرته على التفاعل، مشددًا على أهمية استعادة الإحساس بالسيطرة عبر قرارات يومية صغيرة، مثل ترتيب المكان أو المشاركة في مهام بسيطة.

ولا تقتصر التحديات على الجوانب المعيشية، بل تمتد إلى الضغط النفسي الناتج عن تدفق الأخبار والمشاهد القاسية. وهنا يؤكد ملاخة أهمية "التحصين المعلوماتي"، من خلال تقليل التعرض للمحتوى السلبي، واختيار بيئة اجتماعية داعمة تعزز الصمود بدل استنزافه.

وفي ظل هذه الضغوط، يصبح التفريغ الانفعالي ضرورة لا يمكن تجاهلها؛ فالبكاء، والحديث، وحتى الصمت الواعي، كلها أدوات تحمي الإنسان من الانهيار. ويضيف: "التفريغ الانفعالي هو صمام الأمان، لأن كبت المشاعر في بيئة ضاغطة قد يؤدي إلى انفجار نفسي أو إنهاك جسدي".

ورغم غياب أبسط مقومات الراحة، تحاول بعض العائلات الحفاظ على توازنها الجسدي والنفسي من خلال حركات بسيطة، أو تمارين تنفس، أو حتى لحظات هدوء قصيرة وسط ازدحام الخيمة.

ويختم ملاخة بالقول: "التقبّل هو الخطوة الأولى نحو التكيّف، ليس بمعنى الاستسلام، بل الاعتراف بالواقع للبحث عن أفضل سبل التعامل معه. الأمل ليس رفاهية... بل ضرورة نفسية، والتمسك به شكل من أشكال المقاومة".

في الخيمة، حيث كل شيء مؤقت إلا المعاناة، يثبت الإنسان أن الصمود لا يحتاج إلى مساحة واسعة، بل إلى إرادة قادرة على إعادة بناء الحياة... حتى من بين الركام.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية

مذكرة تبليغ طلاق بائن بينونة صغرى قبل الدخول وقبل الخلوة حال غياب الزوجة

إلى السيدة/ نور الهدى حسام السيد محمد زاهر من مصر وسكان الزقازيق وتحمل الرقم القومي 30309221302848 ، حضر المكلف شرعاً زوجك/ سالم صلاح سالم أبو عيادة من السبع وسكان رفح هوية رقم/ 403063555 إلى محكمة رفح الشرعية حيث قام زوجك الغير داخل بك ولا مختلي بك خلوة صحيحة أو فاسدة سالم المذكور بتطليقك طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى قبل الدخول وقبل الخلوة حال غيابك ولا عدة عليك وجرى ذلك بطوعي واختياري وبحضور المعرفين المذكورين ولك الحق في المطالبة بحقوقك الشرعية عليه من تاريخ تبليغك لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 30/3/2026
قاضي رفح الشرعي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع: إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ محمد بهجت رباح عزيز من سكان الشمال والمقيم حالياً في ليبيا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة خان يونس الشرعية يوم الأحد الموافق 2026/5/3الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في الدعوى أساس 2025/12 وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) والمقامة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد المدعية/ إيمان محمود محمد عابد من سمسم وسكان الشمال، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة شرعية سيجر بحقك المقتضى الشرعي والقانوني غيابياً لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/3/30
رئيس محكمة خان يونس الشرعية
فضيلة القاضي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

اللاجئون في غزة... محاولات التهجير لا تُطفئ حلم العودة

غزة/ نبيل سنونو:

"هنا بلادنا وروبين بلادنا يا ستي بدنا نرجع الها"، تلك وصيةٌ "غرستها" الجدة معزوزة أبو قينص في أذن حفيدها مالك عن القرية التي هجرت العصابات الصهيونية أجدادها منها سنة 1948، في حين يقفان أمام خيمة نزوحهما القسري غرب مدينة غزة.

وفي الذكرى الـ50 لأحداث يوم الأرض التي وافقت أمس، رأت معزوزة فرصة لتأكيد تشبثها بالعودة إلى الأراضي المحتلة، وصمودها أمام مخططات الاحتلال لتهجير الأهالي من غزة بعد هدم معظم منازلهم في القطاع في خضم حرب الإبادة الجماعية التي بدأها الاحتلال في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وبكلمات يملؤوها الحنين لقرية روبين، قالت الجدة لحفيدها: "سيدك وستك تهجروا من روبين، وإن شاء الله بس تكبر والاحتلال يروح عنا رح نرجع على بلادنا اللي كلها خير"، بينما هز الطفل رأسه بالموافقة.

تقول معزوزة لصحيفة "فلسطين" إنها كانت تقطن مع أسرتها وإخوة زوجها وعائلاتهم في ثلاثة مبان في شارع الجلاء بغزة، لكنهم فوجئوا بأن الاحتلال حولهم إلى أثر بعد عين عندما عادوا إلى المدينة من رحلة نزوح قسري في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وبالكاد وجدت السيدة مكانا تقيم فيه خيمتها وسط اكتظاظ النازحين في أقل من 50% من مساحة القطاع، مع سيطرة الاحتلال بالقوة العسكرية على بقية المناطق في انتهاك لبنود المرحلة الثانية من اتفاق وقف الحرب الذي دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول.

تضيف: ابني المتزوج لم يجد مكانا هنا في مدينة غزة ووجد نفسه مجبرا على النزوح إلى دير البلح وسط القطاع مع أسرته.

وتؤكد أن إعادة إعمار قطاع غزة حق، والعودة إلى روبين حق أيضًا لن تتنازل عنه بل تورثه إلى الجيل التالي، مشيرة إلى أنها لا تنسى ما حدثها به والدها عن القرية وجمالها نقلا عن أمه وأبيه.

"نتمنى نشم ريحتها.."، بهذه الكلمات تعبر معزوزة عن الحنين إلى قرية روبين، قائلة: أنا غير مستعدة للخروج من غزة إلا إلى روبين، نعيش في هذه الأرض ونموت فيها.

وتتحدى السيدة الخمسينية أي محاولات إسرائيلية لفرض التجويع والاستمرار في قتل المدنيين بغزة كسلاح لتهجيرهم، مؤكدة عدم الرضوخ للاحتلال.

وما تؤمن به معزوزة هو لسان حال المسن عيادة أبو عيادة (72 عاما) الذي كان يلاحق أشعة الشمس أمام خيمة نزوحه ليحظى بشيء من الدفء بعد منخفض جوي شهدته مدينة غزة.

يقول أبو عيادة لـ"فلسطين"، إنه نزح قسرًا من منطقة الكرامة بغزة حيث كان يقيم في شقة قصفها الاحتلال قبل أشهر، ليجد نفسه مُشردا بلا مأوى في ظروف إنسانية توصف أمميا بأنها كارثية على مئات الآلاف من النازحين.

ويضيف أبو عيادة اللاجئ من بئر السبع المحتلة، أنه عمل في أراضي الـ48 وزار مسقط رأس والده وأجداده، وشعر بالحنين للبقاء في المدينة والعيش مع من تبقى من أقارب العائلة هناك.

وخلال حرب الإبادة، نزح أبو عيادة تحت النار مرارا وتكرارا إلى وسط وجنوب القطاع، قبل أن يستقر به الحال في خيمة مهترئة غرب المدينة.

وفي خيمته التي قدمها له "أهل الخير" وتقادمت مع مرور الوقت وطول فترة النزوح المستمر، يستذكر أبو عيادة أباه الذي فارق الحياة عندما بلغ السابعة من عمره، مؤكدا تمسكه بالعودة إلى بئر السبع.

ويعاني أبو عيادة من مشكلات في القلب، كما خضع سابقا لعملية قسطرة، بينما يزيد الحصار المستمر للقطاع من معاناته في ظل تقييد دخول الأدوية والمستلزمات الطبية ومقومات العيش والإيواء والمساعدات الإنسانية.

وأحيا الفلسطينيون أمس في الداخل والشتات ذكرى يوم الأرض التي تربطهم بوطنهم المحتل، في وقت تستولي فيه دولة الاحتلال عبر جيشها ومستوطنيها على مساحات إضافية من أراضي الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل الذكرى مشوبة بآلام إضافية.

وحلت الذكرى السنوية الـ50 ليوم الأرض، التي تعود جذورها إلى عام 1976، عندما صادرت دولة الاحتلال مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين، وأدت الاحتجاجات إلى استشهاد وإصابة عشرات منهم.

ورغم قسوة النزوح وضيق الخيام، يبقى الحلم أكبر من الواقع، متوارثًا من جيل إلى جيل. هنا، حيث لا يملك اللاجئون سوى الذاكرة، تتحول الحكايات إلى جذور، ويصبح الأمل بالعودة ليس مجرد أمنية، بل هوية لا تموت.

في يوم الأرض...
استهداف الأرض بوابة لإضعاف الاقتصاد الفلسطيني

غزة/ رامي رمانة:

يحيي الفلسطينيون يوم الأرض هذا العام في مشهد يُعد من الأشد قسوة، إذ تجاوزت سياسات الاحتلال الإسرائيلي حدود القضم الجغرافي التقليدي، لتتحول إلى ما يمكن وصفه بـ"هندسة اقتصادية" شاملة، تهدف إلى تجفيف مصادر الإنتاج الوطني، وربط ما تبقى من سبل العيش بحالة تبعية كاملة للاحتلال.

في قطاع غزة، لم تقتصر الحرب على تدمير البنية العمرانية، بل طالت جوهر الأرض نفسها. ويؤكد الخبير الزراعي والبيئي، المهندس نزار الوحيدي، أن الاحتلال دمّر بشكل ممنهج البنية التحتية الزراعية، بما يشمل شبكات الري ومحطات تجميع مياه الأمطار.

ويوضح الوحيدي، لصحيفة "فلسطين"، أن قوات الاحتلال ما تزال تتوغل في مساحات واسعة، وتفرض سيطرتها على الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية، وهي المناطق التي كانت تشكل المصدر الأساسي للأمن الغذائي ومراعي الثروة الحيوانية.

ويشير إلى أن غزة تحولت من منطقة منتجة إلى مستهلكة؛ فبعد أن كان إنتاجها يغطي نحو 95% من احتياجاتها، مع وجود فائض للتصدير، أدت الحرب إلى تدمير مقومات الإنتاج بشكل شبه كامل.

وتُظهر تقارير دولية صادرة عام 2026 أن نحو 87% من الأراضي الزراعية في غزة تعرضت للتدمير أو خرجت عن الخدمة، ما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة تتجاوز 92%.

كما يوضح الوحيدي أن الاحتلال اتبع سياسة "الأرض المحروقة" في المناطق الشرقية والشمالية، التي كانت تُعرف تاريخيًا بسلة غزة الغذائية، حيث أدى القصف المكثف، واستخدام القذائف الفسفورية والمتفجرات ذات التأثير التراكمي، إلى تلوث الطبقة السطحية من التربة، ما يعني أن إعادة تأهيل هذه الأراضي قد تستغرق عقودًا طويلة، وتتطلب دعمًا دوليًا واسعًا.

ويضيف أن الاحتلال استهدف الموارد المائية بشكل مباشر، إذ تم تدمير أكثر من 80% من آبار المياه الزراعية، ما أدى إلى انقطاع المياه عن المحاصيل الدائمة، مثل الحمضيات والزيتون. كما جرى تدمير محطات تجميع مياه الأمطار التي كانت تساهم في تغذية الخزان الجوفي والحد من انجراف التربة.

وبحسب الوحيدي، فإن هذه الشبكات الحيوية دُمّرت بالكامل، ما يجعل استئناف النشاط الزراعي مرهونًا بإعادة بناء البنية التحتية من الصفر.

كما أشار إلى أن المناطق التي كانت تضم مزارع الدواجن والأبقار والمناحل في بيت حانون وشرق خان يونس تحولت إلى مناطق عسكرية مغلقة.

وينبّه الوحيدي إلى خطر بالغ يتمثل في فقدان السلالات المحلية من البذور، التي تكيفت مع البيئة والمناخ في غزة عبر آلاف السنين، حيث أدى تدمير المخازن والمزارع النموذجية إلى خسارة أصول وراثية نباتية يصعب تعويضها، ما قد يفرض مستقبلًا تبعية لشركات البذور الإسرائيلية والعالمية.

في المقابل، يرى الخبير الاقتصادي الدكتور نائل موسى أن الضفة الغربية تعيش واقعًا لا يقل صعوبة، حيث عمل الاحتلال على تمكين المستوطنين من السيطرة على الموارد الفلسطينية، من خلال شق طرق التفتيت، وتحويل مناطق زراعية إلى مكبات للنفايات الصناعية والمواد السامة.

ويبيّن موسى، لـ"فلسطين"، أن المستوطنين استغلوا ظروف الحرب لإقامة أكثر من 84 بؤرة استيطانية جديدة حتى مطلع عام 2026، تركزت في مناطق (C) التي تمثل الامتداد الحيوي للزراعة والمراعي، ما حرم آلاف العائلات من الوصول إلى أراضيها، خاصة حقول الزيتون، وأدى إلى خسائر سنوية تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات.

وفي تطور يُعد الأخطر منذ عام 1968، استأنفت حكومة الاحتلال عمليات تسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، وهو إجراء يهدف، بحسب موسى، إلى شرعنة مصادرة مساحات واسعة تحت مسمى "أراضي دولة".

ويؤكد موسى أن هذا القرار يحول دون استخدام الفلسطينيين لأراضيهم كضمانات للحصول على قروض استثمارية، ما يؤدي إلى تجميد النمو العمراني والاقتصادي في أكثر من 60% من مساحة الضفة.

وتتركز عمليات المصادرة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، مثل المياه والمقالع، وهي قطاعات كانت تسهم بنحو 25% من الناتج الصناعي الفلسطيني، وقد أدى هذا الحصار المكاني إلى آثار خطيرة على سوق العمل وتراجع فرص التنمية الاقتصادية.

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة تنفيذ بداية غزة
في القضية التنفيذية رقم 10564 / 2023

المستدعية (طالبة التنفيذ)/ لولو يعقوب إبراهيم ترزي من غزة شارع الوحدة خلف برج شوا وحصري منزل السيد/ فهد ترزي هوية رقم/ 800348021
وكيلها المحامي/ محمد نبيل الريس - جوال رقم (0597235866)
المستدعى ضدها (المنفذ ضدها)/ حنان صبحي جورج الصوري بالأصالة عن نفسها وبالإنابة عن باقي ورثة والدها المرحوم/ صبحي جورج بشارة الصوري - هوية رقم (911845436) (مجهولة محل الإقامة) حالياً / خارج البلاد.

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
القضية التنفيذية رقم 10564 / 2023

إلى المستدعى ضدها بما أن المستدعية تقدمت بالقضية التنفيذية رقم 2023/10564 بداية غزة وذلك لتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم 2023/328 بداية غزة والصادر بتاريخ 2023/6/15 والقاضي بـ حكمت المحكمة بتنفيذ عقد الاتفاق على بيع قطعة أرض المحرر بتاريخ 2023/3/9 وذلك بشطب ما مساحته (200م2) مائتي متر مربع من أراضي غزة والمسماة ديانه الواقعة على أرض القسيمة رقم (94) من القطعة رقم (707) عن اسم مورث المدعى عليها الأولى المرحوم/ صبحي جورج بشارة الصوري وتسجيلها على اسم المدعية/ لولو يعقوب إبراهيم ترزي وذلك في سجلات الطابو مع إشعار دائرة تسجيل الأراضي بغزة بالقرار وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار السيد قاضي محكمة تنفيذ بداية غزة في القضية التنفيذية رقم 2023/10564 بالسماح لنا بتبليغكم عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول، لذلك يقتضي عليك تنفيذ الحكم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديك أنك إذا تخلفت عن ذلك فسيتم استكمال إجراءات التنفيذ بحقكم حسب الأصول. حرر في 30-3-2026
مأمور تنفيذ بداية غزة
أ . جميل رجب اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية
الموضوع / مذكرة تبليغ حضور بالنشر المستبدل
إلى المدعى عليه / فتحي سعدي عبد الله أبو سعدة هوية رقم 803761915 من سكان بيت لاهيا بئر النعجة دوار أبو علي مصطفى ومجهول محل الإقامة في قطاع غزة - نعلمك أن المدعية/ نفين محمود علي المغربي هوية رقم 402527857 من بينا وسكان جباليا قد قامت برفع دعوى عليك من خلال وكيلها المحامي الشرعي/ فايز سلامه لدى محكمة غزة الشرعية في الدعوى أساس رقم 2025/19 موضوعها دعوى اثبات طلاق وقد عين لها جلسة يوم الأحد الموافق 2026/5/3م الساعة التاسعة صباحاً. وإذا لم تحضر في الموعد المعين أو توكل من ينيب عنك، أو تعتذر معذرة مشروعة، سيجري بحقك الإجراء القانوني حسب القانون، وبهذا صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/3/29م
قاضي محكمة غزة الشرعية
القاضي الشيخ/ محمود جمعة الكردي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية
تبليغ جريدة
صادر عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية
إلى المدعى عليه/ صادق أحمد مصطفى نعيم من بيت حانون وسكانها سابقاً ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك لهذه المحكمة يوم الاثنين الموافق 2026/5/4م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر القضية أساس 2026/129م وموضوعها ((تفريق للهجر والتعليق)) والمرفوعة عليك من قبل زوجتك المدعية/ عبير رأفت محمود الشنباري من بيت حانون وسكان النصر، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/3/30م
قاضي محكمة الشيخ رضوان الشرعية
القاضي/ وليد محمد النزلي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية
مذكرة حضور لبذل مساعي الصلح
إلى المدعى عليه/ محمود عثمان محمد دخان - من عراق سويدان - وسكان خان يونس سابقاً والمقيم حالياً في جمهورية مصر العربية ومجهول محل الاقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الثلاثاء الموافق 2026/5/5 الساعة التاسعة صباحاً وذلك لبذل مساعي الصلح من قبلي أنا رئيس محكمة رفح الشرعية الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد ومحاولة الإصلاح بينك وبين زوجتك المدعية/ اسمهان محمد عبد الله الحو من بينا وسكان رفح وكيلها المحامي/ محمد اللحام وأميرة فارس في القضية أساس 2025/23 وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع))، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/3/29
رئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

انقذوا المسجد الأقصى من المخططات الصهيونية

محمد مصطفى شاهين

في هذه الأيام التي يمتد قرار الاغلاق كظل ثقيل على القدس حيث يواصل الاحتلال الإسرائيلي إغلاق المسجد الأقصى لليوم الثلاثين على التوالي بل يمدده حتى منتصف نيسان أبريل في أطول حصار شامل منذ احتلال المدينة عام 1967 لم يعد الأمر مجرد إجراء أمني مؤقت كما يدّعي المتحدثون الرسميون بحجة الطوارئ المرتبطة بالحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران بل هو فصل جديد في مسرحية التهويد المنهجي المصلون محرومون من التراويح والاعتكاف والجمعة اليتيمة والبلدة القديمة تحولت إلى ثكنة عسكرية والأقصى قبلة المسلمين الأولى أصبح كأنه معزول عن الزمن والتاريخ هذا الإغلاق ليس حادثاً عارضاً إنه ثمرة جريمة مدروسة جذورها تغوص في تربة اليمين الصهيوني المتطرف ذلك التيار الذي يرى في الحرم القدسي ليس مكاناً مقدساً مشتركاً بل ملكية حصرية يجب انتزاعها بالقوة أو بالمكر.

لنعد إلى الجذور فالجريمة لا تولد في فراغ منذ أن احتلت إسرائيل القدس الشرقية بدأت جماعات الهيكل المزعوم تلك الحركات المسيحانية التي تسمي نفسها حركة جبل الهيكل في صياغة رواية توراتية جديدة تُلغي فيها وجود المسجد الأقصى كحقيقة تاريخية ودينية هذه الجماعات التي كانت هامشية في السبعينيات تحولت اليوم إلى قوة سياسية مركزية داخل الائتلاف الحاكم في عام 2025 وحده حسب تقارير وزارة الأوقاف الفلسطينية ودائرة الأوقاف الإسلامية اقتحم أكثر من 65 ألف مستوطن المسجد بزيادة 268 عن العام السابق ونفذوا 280 اقتحاماً منظماً يؤدون فيها طقوساً تلمودية علنية السجود الملحمي النفخ في البوق ارتداء ثياب الصلاة لم تعد الاقتحامات مجرد استفزاز إنها تدريب على فرض التقسيم الزماني والمكاني الذي طالما حذر منه الفلسطينيون والأردنيون والمؤسسات الدولية.

هنا تكمن الجريمة في جذورها العميقة اليمين الصهيوني المتطرف ممثلاً في حزب عوتسما يهوديت بقيادة إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي الذي يُعتبر اليوم حامي الشرطة في القدس بن غفير ليس مجرد سياسي إنه وريث أيديولوجيا كاخ الإرهابية التي كانت تُصنف إرهابية حتى في إسرائيل ذاتها يرى هذا التيار أن الخلاص اليهودي لا يتحقق إلا بهدم رموز الإسلام في الحرم وبناء الهيكل الثالث على أنقاضه الدليل ليس خفياً في 2025 سُجلت ثلاث محاولات غير مسبوقة لإدخال قرابين حيوانية إلى ساحات الأقصى ودعوات علنية من حاخامات متطرفين مثل مئير كوهين لذبح قرابين الفصح داخل الباحات هذه ليست أفعال أفراد إنها سياسة حكومية مدعومة بن غفير نفسه زار الحرم مرات عديدة وأعلن صراحة نحن أسياد القدس وكل أرض إسرائيل والحكومة في ظل انشغال العالم بالحرب على إيران وجدت الفرصة الذهبية لتنفيذ ما كان يُخطط له منذ سنوات إغلاق الأقصى كاملاً وتحويله إلى منطقة عسكرية محظورة على المسلمين بينما تستمر الاقتحامات السرية للمتطرفين.

هذا الوهم الاستعماري المقدس فهو في جوهره أساس للأيديولوجيات المتطرفة هنا يتحول الدين اليهودي المتطرف إلى أيديولوجيا استيطانية تستغل النصوص التوراتية لتبرير الإلغاء الوجودي للآخر الجريمة ليست فقط الإغلاق بل الجذور التي تُغذيها تمويل الدولة لمعهد الهيكل منذ عقود ودعم الكنيست لجماعات مثل أبناء جبل موريا التي تنشر فيديوهات تحاكي حرق الأقصى وتحالف اليمين الشعبوي الإسرائيلي مع تيارات أوروبية متطرفة تشترك في كراهية الإسلام كعدو مشترك هذا التحالف ليس صدفة إنه امتداد لمشروع صهيوني يرى في القدس ليس مدينة سلام بل رمز سيادة مطلقة

ما يحدث اليوم إغلاق لشهر كامل في رمضان حرمان مئات الآلاف من الصلاة وتنديد ثلاثي من منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ليس مجرد انتهاك للوضع القائم الستاتو كو الذي يحظر الصلوات اليهودية ويحفظ إدارة الأوقاف الإسلامية إنه محاولة لفرض واقع جديد أقصى يهودي خالص أو على الأقل مقسم الخبراء يحذرون من أن هذا التصعيد قد يؤجج حرباً دينية إقليمية خاصة في ظل الحرب على إيران التي تُستغل كغطاء لكن الجذر الأعمق هو الوهم المسيحاني نفسه الاعتقاد بأن الزمن التوراتي يعود بالقوة وأن الآخر الفلسطيني المسلم مجرد عائق يُزال.

في النهاية يظل الأقصى رمزاً للصمود الإنساني أمام الاستعمار الصهيوني إغلاقه ليس نصراً لليمين الصهيوني بل فضيحة أخلاقية تكشف هشاشة مشروعه فالتاريخ كما علّمنا في نقده للأساطير لا يُبنى على الجرائم المقدسة بل على الحقيقة الإنسانية المشتركة والأقصى مهما أُغلق سيبقى مفتوحاً في ضمير الأمة ووجدانها.

غــزة بين سنديان الأمان والفلتان

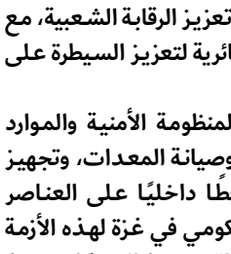

هلال نصّار

الحالة الأمنية في قطاع غزة تعد حالة فريدة من نوعها وجودتها في مواجهة التحديات السياسية والميدانية؛ ومكافحة التهديدات الخارجية والداخلية؛ بعد إتفاق شرم الشيخ في أكتوبر 2025 لوقف إطلاق النار الناتج عن حرب الإبادة، *إذ يحاول الاحتلال الإسرائيلي ملاحقة أي ظهور أمني رسمي واضح يعمل على متابعة الإجراءات الأمنية والقانونية الميدانية داخل قطاع غزة، حيث جرى عدة استهدافات لمواقع شرطية واغتيال ضباط الشرطة القائمين على تنفيذ دورهم وواجبهم الوطني في الحفاظ على الأمن والنظام العام وتحقيق الهدوء النسبي والسكينة العامة؛* يسعى الاحتلال رسم مخططات لإشعال نار الفتنة ونشر الفوضى بهدف خلق بيئة فوضوية تعبث بحياة الغزيين عبر جرائم القتل والخطف والسرقة والابتزاز والمساومة والإسقاط وممارسة الفلتان الأمني من جهة؛ وتهيئة مناخ استثماري قذر يلعب أدواراً في الغلاء والاحتكار والاستغلال وتفشي الظلم والمحسوبية وزيادة الاضطهاد وتعزيز المعاناة اليومية من جهة أخرى؛ وصولاً للهدف المنشود ألا وهو الحرب الأهلية الداخلية من خلال فئتين؛ الفئة الأولى: تكوين ميليشيات مسلحة من أشخاص مشتبه بهم من أصحاب السوابق الأمنية مدعومة من الجيش الاسرائيلي بالمال والعتاد؛ والفئة الثانية: بعض التُجار الفُجار أصحاب رؤوس المال الذين عرضوا سِلعهم بأسعار باهظة الثمن في السوق السوداء لإشعال وحرق قلوب الغزيين وتجريدهم من أخلاقهم النبيلة وعقيدتهم السليمة وقيمهم الفريدة قبل سحب ونهب أموالهم وممتلكاتهم ليعتاشوا على القليل من توفير أقواتهم واحتياجاتهم اللازمة، لكنهم عاشوا على مقومات بسيطة تسند حياتهم، فيما زهقت أرواحاً بريئة لأطفال ومرضى نتيجة سياسات الحرب في توزيع المساعدات الإنسانية والتجويع والغلاء والاحتكار، نزفت الدماء وارتقت الشهداء وبقيت فكرة الانتماء الوطني والوعي المجتمعي سلاح الفكر وطعام الروح لدى أهل وشعب غزة بكل أطيافهم، فيما أشارت مصادر إسرائيلية إلى أن الاحتلال فشل بسعيه في إشعال الفوضى الداخلية رغم محاولاته المكثفة، ما يعكس صلابة البنية الأمنية داخل غزة، وقدرتها على الاستمرار في السيطرة على مفاصل الحياة المدنية حتى أثناء الحرب، ويُظهر هذا الأداء أن نموذج غزة الأمني ليس محصورًا في الردع العسكري أو السيطرة التقليدية، بل يمتد ليشمل إدارة الحياة اليومية، كحماية المواطنين، وبسط الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يجعل التجربة الفلسطينية في غزة مثالًا فريدًا على ممارسة الأمن المقاوم فيما بعد الحرب، لذا يقوم جيش الاحتلال بتنفيذ سلسلة من الخروقات المتواصلة والاستهدافات المتكررة للنقاط الشرطية والمواقع الأمنية والحكومية في مناطق متفرقة من قطاع غزة ضمن الانتهاكات المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار حيث يرتقي على إثر تلك الخروقات عدد من الشهداء والجرحى في محاولات عديدة لإحباط أي إنجاز أمني أو تفوق وطني في ظل الحالة الأمنية الغير مستقرة والتي يسعي الاحتلال أن تكون بوصلة توجيه إدارة غزة عبر سياسات يمليها بمخططات خبيثة متاحة لفسح المجال أمام العصابات الإجرامية بالعمل الميداني وفق تعليمات وتوجيهات مخابرات العدو.الحالة الغزية للحرب الممتدة (2023–2025)، تجلت خلالها معالم نموذج جديد لإدارة المنظومة الأمنية، والتي وصفت بما يسميه عدد من الباحثين بـ"الأمن المقاوم"، وهو نموذج مغاير للأنماط التقليدية التي تقوم على احتكار القوة من قبل النظم البيروقراطية، إذ يجمع هذا النموذج بين الردع الميداني لكل مخلفات الاحتلال جراء الحرب من جهة، وبين بسط الأمن الداخلي عبر القواعد الشعبية والرضا المجتمعي من جهة أخرى، ويتأسس هذا النموذج على منظومة قيمية وأيديولوجية ترى في الأمن أداة لحماية ما تبقى من مشروع المقاومة، وليس مجرد وظيفة إدارية أو شرطية فقط! بل ويتميز "الأمن المقاوم" بثلاث خصائص بنيوية مهمة:

الشرعية الثورية بدلاً من الشرعية البيروقراطية، أي أن مصدر التفويض هو المشاركة في المقاومة والتضحيات، لا الانتخابات أو القوانين الشكلية.

الرقابة المجتمعية غير الرسمية عبر شبكة العائلات والعشائر والوجهاء ودور المؤسسات الأهلية والمحلية، التي تُسهم في حفظ النظام الاجتماعي، وتضفي على القرار الأمني طابعًا توافقيًا وشعبيًا.

المرونة الميدانية والتنظيمية، إذ تتكيّف الأجهزة الأمنية في غزة مع طبيعة التهديدات، سواء كانت خارجية (من الاحتلال)، أو داخلية (من العصابات الاجرامية الخارجة عن القانون أو خلايا اختراق أو عملاء الطابور الخامس).

ركزت الأجهزة الأمنية والشرطية على تفكيك جزء من البؤر العصابية والإجرامية التي شكلت تهديدًا للأمن الأهلي خلال الحرب وبعدها، من خلال استدراج عناصر ميليشيات العصابات التي كانت تسيطر على مناطق وأحياء معينة، وتمارس الجباية والابتزاز، وتستفيد من الدعم المخابراتي الإسرائيلي وتتمركز داخل الخط الأصفر، كما استخدمت الشرطة مزيجًا من العمليات الميدانية الدقيقة، والحوار المجتمعي لكبح نفوذ هذه العصابات، مع التركيز على الحد من العنف الداخلي والفتنة العشائرية، حيث ساهم هذا النهج في احتواء الفلتان الأمني والحد من الفوضى وضمان استقرار الأحياء الأكثر تضررًا من الحرب، الأمر الذي عزز ثقة المواطنين بالمنظومة الأمنية، *ويواصل الاحتلال الأعمال التخريبية في مناطق غزة بالتوازي، فكلما أثبتت المنظومة الأمنية تحقيق إنجازات معلومة وواضحة وإحباط عمليات استخبارية مُعادية؛ كلما زادت الخروقات المتكررة الناتجة عن قوات الاحتلال المتمركزة في المناطق الشرقية من خلال القصف المقصود وإطلاق القذائف ونيران الرشاشات الثقيلة حول المناطق السكنية ومخيمات النزوح أو اغتيال وتصفية كوادر الشرطة في مقراتهم ومركباتهم العاملين في تنظيم الحياة اليومية للمواطنين، حتى صارت الشرطة تقدم التضحيات بالجملة وبشكل متتالي وشبه يومي وارتقاء كوادرها الذين يؤدون واجبهم الوطني في خدمة شعبهم، فيما يمثل هذا الأداء دليلًا قويًا على صلابة نموذج الأمن المقاوم الفلسطيني، وقدرته على التكيف مع الظروف الصعبة، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية بنجاح،* والتي أظهرت في المرحلة الراهنة أن نجاح المنظومة الأمنية بعد الحرب لا تعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل على التكامل في تحقيق الردع، من خلال المشاركة الشعبية، كما تؤكد التجربة أن التهديدات الإسرائيلية والدعم الخارجي لبعض البؤر العصابية لم تؤدِي إلى انهيار المنظومة، بل عززت الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة تعتمد على مرونة المؤسسات المحلية وتفعيل الأمن المجتمعي المستدام، ما يجعل غزة نموذجًا فريدًا في محاولة إدماج المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية وتفعيل دور اللجان الشعبية، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني ساعد في الأداء الأمني، لتعزيز القدرات المهنية والتقنية والميدانية للأجهزة الأمنية والتعاون في حماية الأحياء والمرافق الحيوية، إضافة إلى مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية بمرونة وتكثيف العمليات الاستخباراتية لمراقبة ورصد البؤر العصابية والعملاء المحتملين، بينما ساهمت في تعزيز الأمن الاقتصادي وربطه بالاستقرار الاجتماعي وإنشاء وحدات متخصصة لمراقبة الأسواق، ومنع الاحتكار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمستحقين، كما ساعدت على تشكيل لجان شعبية بهدف حماية الأحياء بإشراف الشرطة ومشاركة مجتمعية وشعبية لتستمد الشرعية الميدانية الافتراضية، لتشمل مهامها في مراقبة الأسواق وضبطها، ونشر الأمن الأهلي، والتبليغ عن أي نشاط مشبوه، وقد ساهمت هذه اللجان بدمج المواطنين في إدارة الأمن المجتمعي المحلي، ما يعكس استمرار استخدام الشرعية الثورية كأساس، إلى جانب مبدأ "الأمن بالرضا الشعبي"، وهو جانب حيوي واقعي لضمان الاستقرار الاجتماعي ومنع استغلال الظروف الصعبة التي خلفتها الحرب، إذ أثبتت التجربة أن الحد من الفوضى الاقتصادية يساهم بشكل مباشر في منع الانهيار الاجتماعي والحد من انتشار الجريمة.

مثلت الحالة الأمنية في مرحلة ما بعد حرب الإبادة بغزة أحد أخطر وأعقد المراحل الزمنية التي تمر بها أثر تعرض البنية التحتية الأمنية والمدنية للدمار، وانتشار الفوضى والاخلال الاجتماعي، في هذا السياق، يُعد قطاع غزة نموذجًا فريدًا في بيئة محاصرة ومعزولة سياسيًا واقتصاديًا منذ عقدين، بعد أن شهد دمارًا كاملاً وواسعًا وانهيارًا جزئيًا للمؤسسات المحلية والمجتمع المدني، كما تهدف هذه الفترة الزمنية إلى إستعادة الاستقرار الأمني مع التركيز على توفير الهدوء والأمن النسبي من خلال انتشار الشرطة وإثبات وجودها ميدانياً، إضافة للمشاركة الشعبية، والضبط الاجتماعي والاقتصادي في الحفاظ على الأمن بعد الحرب، وتسليط الضوء على الممارسات الأمنية، وضبط الأسواق، ومكافحة البؤر العصابية والإجرامية، إذ أن المؤشرات توحي بأن الأمن في غزة بعد الحرب يعتمد على التوازن بين المهنية، والشرعية الشعبية، والمشاركة المجتمعية، ويعكس هذا التوجه تطور تجربة الأمن المقاوم إلى نموذج وطني مستدام، قادر على التعامل مع التهديدات المستقبلية، وضمان الاستقرار الاجتماعي على المدى المتوسط والطويل.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن مفهوم الأمن بعد الحرب لا يمكن فصله عن طبيعة الظروف البنيوية للمجتمع المحلي، ففي الحالة الغزية، تحوّل دور الأمن إلى وظيفة سياسية واجتماعية مركّبة، ومن هنا تبرز أهمية تحليل مرتكزات نموذج قطاع غزة، بوصفه نموذجًا فريدًا من نوعه في العالم العربي من حيث نشأته، ومرجعيته الأيديولوجية، وآليات عمله في بيئة محاصرة ومكلومة بالحرب، هذا النموذج اكتسب فاعلية نسبية في سياق الفراغ السياسي الناتج عن الحرب، وأظهر قدرة على توفير الأمن المجتمعي خلال فترة الهدوء كما في مراحل التصعيد، وتزداد أهميته اليوم مع دخول غزة مرحلة التعايش الواقعي بعد الحرب، حيث أصبح الأمن حجر الأساس في إعادة بناء الحياة المدنية ومنع تفكك النسيج الاجتماعي أو إنزلاق قطاع غزة إلى الفوضى والفلتان، إذ يعتبر سكان غزة الأمن شريان الحياة ومسار طريق النجاة.

أثناء حرب الإبادة على غزة (2023–2025) واجهت الأجهزة الأمنية اختبارًا غير مسبوق، إذ تعاملت مع ضغوط متعددة الأبعاد: كالهجمات المباشرة على مقراتها، وارتقاء عدد كبير من كوادرها العاملين في السلك الشرطي، ومحاولات الاحتلال استغلال الفوضى لتعميق الشرخ المجتمعي وانتشار الجريمة، والزج بالعملاء والعصابات لإكمال مهام تخريبية، ورغم تلك الضغوط؛ أظهرت الأجهزة الأمنية والشرطة بغزة قدرة عالية للحفاظ على مستوى الانضباط المؤسسي وإدارة الأزمة بعد الحرب، من خلال:

- تقديم المساعدة في تنظيم عمليات إجلاء المواطنين بالتعاون مع الدفاع المدني وفرق الإنقاذ والطوارئ، بما يحافظ على سلامة السكان في مناطق القصف المباشر.
- تأمين المستشفيات العامة ومراكز الإيواء وحماية خطوط الإمداد الطبية، لضمان استمرارية الخدمات الإنسانية والطبية والحيوية.
- متابعة ملفات العملاء ومكافحة التجسس عبر قنوات سرية ومؤتمنة، مما ساعد على تفكيك شبكات الاختراق قبل تفاقم أضرارها.
- ضبط حالة الأسواق ومنع الاستغلال والاحتكار، لتوفير المواد الأساسية في الأسواق والحد من استغلال ظروف الحرب، وهو جانب يعكس توازناً بين الأمن الميداني والأمن الاجتماعي.
- منع نشر الفوضى الداخلية رغم انهيار أجزاء من المؤسسات الحكومية والمحلية، من خلال نشر الدوريات الشرطية والحواجز الميدانية على الطرقات الرئيسية والمفارق الهامة، وتفعيل لجان شعبية، للاعتماد على شبكة الرقابة المجتمعية.

واجهت المنظومة الأمنية في قطاع غزة بعد اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، مجموعة من التحديات المركبة والمعقدة، التي تتطلب قدرة عالية على التكيف الواقعي، مع المرونة المؤسسية، والعمل وفق رؤية واستراتيجية شاملة تجمع بين حالة الردع والمشاركة الشعبية، وهنا نلخص عدد من هذه التحديات كالتالي:

1. استمرار الحصار الإسرائيلي لأكثر من عقدين، ويشكل العقبة الرئيسية أمام إعادة بناء البُنية التحتية الأمنية، وتأمين المعدات والمواد اللوجستية الضرورية لتشغيل الأجهزة بكفاءة، كما يؤدي الحصار إلى تأخر تجهيز بعض المراكز الأمنية والمعدات التقنية الحديثة، ما زاد من الاعتماد على الابتكار المحلي والتنسيق المجتمعي لتعويض النقص.
2. ظهور عصابات مسلحة ودعمها وحمايتها؛ حاول جيش الاحتلال ومخابراته، وفق تقارير استخباراتية دعم بعض العصابات المسلحة بهدف تنفيذ أجندة إسرائيلية تتمثل في عدوان داخلي والاغتيال الصامت لكوادر وشخصيات عسكرية وأمنية من المقاومة والشرطة، وإرباك الوضع الداخلي وخلق بدائل أمنية محلية، بدورها واجهت الأجهزة الأمنية هذه المحاولات عبر عمليات استخباراتية دقيقة، وعملت على تفكيك البؤر العصابية، وتعزيز الرقابة الشعبية، مع استغلال شبكة اللجان الشعبية والعشائرية لتعزيز السيطرة على المناطق الأكثر توترًا.
3. الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على المنظومة الأمنية والموارد المالية من القدرة على دفع الرواتب، وصيانة المعدات، وتجهيز مقرات العمل المؤقتة، ما يخلق ضغطًا داخليًا على العناصر الأمنية، هذا وقد استجاب الجهاز الحكومي في غزة لهذه الأزمة بإنشاء وحدات اقتصادية لمراقبة الأسواق وضبط الاحتكار، وربط الاستقرار الاقتصادي بالأمن المجتمعي لتخفيف الضغط والحد من الأزمة المفتعلة.
4. انتشار الوسائل المساعدة في ارتفاع نسبة الجرائم كترويج المخدرات ومشتقاتها والحبوب المخدرة وأشكالها، والسلاح العشوائي بين المواطنين بعد الحرب الطويلة، فيما أصبح انتشار السلاح العشوائي تهديدًا محليًا للأمن الأهلي، إذ يمكن أن يؤدي إلى نزاعات عشائرية أو جريمة منظمة، واعتمدت الأجهزة الأمنية مراقبة الأسواق للحد من هذه الظاهرة، مع توظيف اللجان الشعبية والإبلاغ المجتمعي كأداة إضافية لفرض الأمن وبسط السيطرة.
5. الحرب الإلكترونية ومحاولات الاختراق المعلوماتي، ازدادت محاولات الاحتلال للتجسس واختراق أنظمة المعلومات الخاصة بالأجهزة الأمنية، واستغلال نقاط ضعف البنية التحتية لتشويش الاتصال والتنسيق، عبر تطوير شبكة سيبرانية داخلية محمية، مع قنوات سرية للتواصل بين الوحدات الأمنية المختلفة لضمان الاستجابة السريعة لأي تهديد إلكتروني.
6. مؤشرات الانضباط والنجاح النسبي الحالة الأمنية على الرغم من كل هذه التحديات، حافظت المنظومة الأمنية على مستوى عالٍ من الانضباط والالتزام، دون تسجيل حالات انهيار أمني، بل وساعدت مجموعة من هذه المؤشرات على كشف مخططات الاحتلال وتحييد عملياته العدوانية المتمثلة في رصد بعض المتورطين بخدمة الاحتلال كالعملاء وعناصر العصابات وكشف أجهزة تصنت وتشويش مزروعة وسط مخيمات النازحين والمناطق السكنية.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

أم تودّع ثلاثة شهداء فداءً لـ"فلسطين"

الشقيقان سائد وفهمي قدوم... مواجهة ملحمية مع عملاء الاحتلال

غزة/ يحيى اليعقوبي:

من خلف جدران متصدعة، تسللت مجموعة من العملاء المتعاونين مع الاحتلال إلى داخل مركز إيواء "اتحاد الكنائس"، المعروف باسم "مبنى الصناعة"، عند الثالثة والنصف فجر السبت. كانت الحاجة أم فهمي قدوم قد نزحت إليه مع ابنيها فهمي وسائد، وزوجتيهما وأطفالهما.

استيقظ سائد، وهو مصاب وبترت قدمه سابقًا، على أربعة أشخاص يرتدون ملابس عسكرية ويحملون مناظير ليلية، ويشهرون أسلحتهم باتجاهه، ويتحدثون بلهجة "بدوية". صاح أحدهم: "قم يا سائد"، وقد كانوا منذ لحظة دخولهم ينادون باسمه: "وين سائد؟"، في حين كانت تنتظرهم مجموعة أخرى خارج المركز.

لم يمهله أفراد المجموعة لطرح أي سؤال، كما تروي والدته، التي حاولت التصدي لهم، قائلة: "من أنتم؟ وكيف تدخلون علينا وزوجته نائمة؟"، إلا أنهم أبعدوها بالقوة، قبل أن يطلقوا الرصاص على بطنه أمام عينيها، في حين أُصيبت طفلته، البالغة خمس سنوات، برصاصة في كف يدها، ما يهددها بخطر البتر.

عندها صرخ سائد بأعلى صوته وسط الفوضى: "يا فهمي".

اشتباك داخل مركز الإيواء

من الطابق الأعلى، أطل فهمي، وفق روايات شهود عيان استمعت إليهم صحيفة "فلسطين"، لا ليستوضح ما يجري، بل ليبدأ الاشتباك ببندقيته مع مجموعة العملاء داخل المركز وأخرى خارجه، في ملحمة خاضها منفردًا.

كما واجه طائرات مسيّرة من نوع "كواد كابتر"، وتنقل بين الأزقة والشوارع في اشتباك عنيف، أسقط خلاله طائرتين.

وخلال الاشتباك، أصيب فهمي، الذي وصفه أفراد الميليشيا بـ"صاحب القلب الميت"، بعدما أبدى شجاعة كبيرة في المواجهة، ما أدى إلى وقوع عدد من القتلى في صفوفهم، يُرجّح أنهم نحو ثمانية، بحسب شهود عيان.

تجلس الحاجة أم فهمي في بيت العزاء، بعينين محمرتين وقلب يكتوي ألمًا على فقدان أبنائها الذكور، وتروي: "دخلوا علينا عند الثالثة والنصف فجرًا، وكانوا أربعة أشخاص يتحدثون بلهجة بدوية ويرتدون ملابس خضراء ومناظير. حاولت إيقافهم وسؤالهم عن هويتهم، لكن أحدهم دفعني وقال: ابعدي يا حجة، ثم طلب من سائد النهوض، وعندما سألته لماذا يريد أخذه، أطلق النار عليه، وأصاب كف يد طفلته".

وأضافت، واصفة ما جرى بأنه "أشبه بحرب": "بعدما بدأ ابني فهمي الاشتباك معهم وملاحقتهم في أثناء فرارهم، استشهد ثلاثة من أبنائي، كلهم فداء لفلسطين"، لتختم كلماتها بدموع غزيرة.

ويقف عمهم ناصر قدوم مستقبلًا المعزّين والمهنئين بـ"عرس الشهادة". وعلى الرغم من تساقط الأمطار، امتلأ بيت العزاء، المقام قرب متنزه البلدية، بالحشود التي توافدت بأعداد كبيرة، في مشهد يعكس احتضان الجماهير للمقاومين واعتزازها بالملحمة التي سطرها الشقيقان سائد وفهمي، وقبلهما شقيقهما محمد، أحد أبرز وجوه "الشباب الثائر" في مسيرات العودة.

ويروي ناصر قدوم: "استيقظت صباح السبت على وقع اتصالات هاتفية، وأدركت أن هناك أمرًا جللًا. توجهت إلى المستشفى المعمداني، فوجدته مكتظًا بأبناء العائلة وجموع المشيعين. الجميع تحدث عن بطولتهم، وعن المواجهة مع ميليشيا ارتهنت للاحتلال. أبناء أخي من خيرة شباب الشجاعية، وكانوا دائمًا سبّاقين في مساندة الآخرين".

ويصف أبناء شقيقه بـ"الأبطال" الذين لبّوا نداء الوطن، وكانوا حراسًا لحيهم، ومنعوا تسلل العملاء. ويضيف: "خلال الاشتباك، أصيب فهمي في يده، فتوجه إلى والدته وطلب منها أن تربط جرحه بعلم فلسطين، ثم عاد للاشتباك لتأمين خروج العائلة إلى مركز مدرسة "دير اللاتين"، فيما كان سائد يشتبك أيضًا رغم نزفه وإصابته الخطيرة".

علم فلسطين يضمد الجرح

ويتابع: "بعد إخراج العائلة، عاد فهمي وحمل شقيقه إلى مكان آمن يبعد نحو 150 مترًا، وسلّمه لبعض الشبان، ثم عاد لملاحقة العملاء والاشتباك مع الطائرات المسيّرة. وخلال محاولته الانسحاب عبر أحد الأزقة، أُلقيت عليه قنبلة أدت إلى استشهاده".

واستمر الاشتباك نحو ثلاث ساعات، وانتهى باستشهاد الشقيقين سائد وفهمي، ومقتل عدد من أفراد الميليشيا، وسط غطاء جوي من طيران الاحتلال لتأمين انسحابهم، في ملحمة بطولية سطّرها أبناء آل قدوم بدمائهم.

وكان فهمي (40 عامًا) أبًا لستة أبناء، بينهم ولدان، وقد أُصيب قبل أشهر برصاصة من طائرة "كواد كابتر" في رأسه وفكه، وخضع لعلاج طويل. كما أُصيب سابقًا خلال اجتياح عام 2001، حين قُطعت أوتار يده وهو في سن مبكرة.

أما شقيقه سائد (35 عامًا)، فلديه ثلاثة أطفال، وكان قد أُصيب في اليوم ذاته الذي استُشهد فيه شقيقهم محمد (33 عامًا) في سبتمبر/ أيلول 2023، خلال فعاليات الإرباك شرق غزة، حين انفجر جسم متفجر وسط الثائرين، ما أدى إلى استشهاد خمسة شبان.

وكان محمد قدوم قد أُصيب نحو 12 مرة برصاص الاحتلال خلال مشاركته في مسيرات العودة وكسر الحصار، ورغم خطورة بعض إصاباته، كان يعود إلى الميدان، متكئًا أحيانًا على عكاز، ليقود "الشباب الثائر" بشجاعة وإصرار.

ثلاثة أشقاء، اتسعت قلوبهم لحب فلسطين، ورسموا بدمائهم طريقًا نحو الشهادة. ورغم فقدان البيت والنزوح والتشرد، ظلوا أوفياء لقضيتهم، حتى ارتقوا وهم يخوضون واحدة من أعنف المواجهات في حي الشجاعية.

سُهيلا بني عيسى تتحدى النزوح بتطريز الفساتين التراثية

خان يونس/ إبراهيم أبو شعر:

داخل خيمة نزوح متواضعة في مدينة خان يونس، تجلس الخمسينية سُهيلا بني عيسى ساعات طويلة أمام قطعة قماش مخصصة للفساتين التراثية، ممسكة بإبرة وخيوط دقيقة، لتحوّل المساحة الضيقة إلى ورشة عمل يومية. بين غرزة وأخرى، لا تبدو الإبرة مجرد أداة مهنية، بل وسيلة للحفاظ على مصدر رزق وهوية ثقافية في آن واحد.

بداية مبكرة

تقول سُهيلا إن علاقتها بالتطريز بدأت مبكرًا، عندما كانت في الثالثة عشرة من عمرها، عبر خالة والدها التي كانت تزور العائلة ومعها نساء أخريات يمارسن التطريز اليدوي. هناك، تعرّفت على أولى خطوات هذا الفن وتعلمت أساسياته في أجواء بسيطة. واستعادت سُهيلا تلك البداية قائلة لصحيفة "فلسطين": "أجلستني بجانبها وبدأت تعلّمني، وتعلمت بسرعة.

لاحقًا، تطورت مهاراتها خلال المرحلة الإعدادية حين التحقت بمشغل مدرسي للتطريز، ما منحها خبرة إضافية. ومع الوقت، انتقلت من التعلم إلى العمل، فبدأت بتنفيذ تطريز الفساتين التراثية وقطع القماش للأقارب والمعارف، قبل أن تلتحق بمؤسسات تابعة لوكالة الغوث بعد اجتياز اختبار مهني، واستمرت في هذا المجال قرابة 18 عامًا.

ورغم الزواج وتراكم المسؤوليات، لم تنقطع سُهيلا عن هذه الحرفة. داخل خيمتها، تبدأ يومها بأعمال المنزل، ثم تعود إلى تطريز الفساتين التراثية من الصباح وحتى ما بعد الظهر، محاولة التوفيق بين واجباتها العائلية ومتطلبات العمل.

تحديات ومصاعب

لكن هذا الروتين اليومي لا يخلو من تحديات. فالتطريز، خصوصًا على الفساتين التراثية، يتطلب وقتًا طويلًا وجهدًا بصريًا وبدنيًا، فيما لا يعكس العائد المادي حجم هذا الجهد.

وتشير سُهيلا إلى أن انخفاض الأجور وتراجع القيمة الشرائية جعل المردود محدودًا مقارنة بالعمل المبذول، إضافة إلى الإرهاق الصحي الناتج عن الجلوس لفترات طويلة.

تجربة الحرب عمّقت هذه الصعوبات، إذ توقفت عن العمل لنحو عامين بسبب النزوح وتدمير جيش الاحتلال للمكان الذي كانت تعمل فيه مع مجموعة من النساء، وخلال تلك الفترة انقطع مصدر دخلها بالكامل.

تقول سُهيلا: "العودة لم تكن سهلة، لكن استأنفت العمل قبل نحو شهرين فقط، محاولة إعادة بناء ما يمكن من الاستقرار المعيشي. هذا مصدر دخلي، منه أعيش وأحاول تدبير متطلبات أسرتي."

تراث أصيل

بالنسبة لسُهيلا، فإن إصرارها على الاستمرار في العمل بمجال التطريز يتجاوز الجانب الاقتصادي إلى ما هو أهم وأعمق، قائلة: "التطريز تراث فلسطيني أصيل، وهو جزء من هوية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وكافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني."

وتؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكتف بسرقة الأرض والأماكن المقدسة، بل يعمل على سرقة تراثه وطمس هويته وتشويه صورته، مؤكدة في الوقت نفسه تمسك الفلسطينيين بهويتهم الثقافية.

وتضيف: "بعزيمتنا وإرادتنا وإيماننا بالله سنحافظ على تراثنا ومقدساتنا وهويتنا، ولن نسمح لأي قوة محتلة أن تسرق هذا التراث، لأنه أصلنا وهويتنا وامتداد وجودنا."

وتلفت إلى أن هذا التراث يحظى باهتمام خارج فلسطين، موضحة أن الكثير من الأجانب المتعاطفين مع القضية الفلسطينية يظهرون تفاعلًا معه في المهرجانات والفعاليات وحتى بعض المظاهرات.

وتختم سُهيلا بالإشارة إلى أن الكوفية الفلسطينية والملابس المطرزة أصبحت رموزًا معروفة عالميًا، حيث يرتديها البعض تعبيرًا عن إعجاب ثقافي أو تضامن مع القضية الفلسطينية.

طقوس وتكاليف أسقطتها الحرب

"زواج الصمود"... إصرار على ارتداء ثوب الفرح بغزة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

مع بدء الحرب على غزة، اختفت معظم مراسم الفرح التي اعتادها أهالي القطاع عبر عقود طويلة توارثتها الأجيال، ولم يبقَ منها سوى الثوب الفلسطيني المطرز أو بدلة العروس التي ترتديها في مراسم بسيطة تُقام في أثناء الحرب أو في فترات التهدئة، نتيجة تدمير صالات الأفراح، إذ لا تزال بعض الأعراس تُعقد في مراكز الإيواء أو غرف صغيرة داخل المنازل.

أسقطت الحرب العديد من المراسم، مع تدمير صالات الأفراح ونزوح العائلات التي لم تستطع مشاركة العروسين فرحتهما بسبب التشتت وبعد المسافات، فتعقد الأفراح بحضور عدد أقل، سواء في غرفة داخل المنزل أو داخل خيمة أو مركز إيواء، مقارنة بالطقوس التقليدية قبل الحرب. كما تختلف المهور بين العائلات حسب الإمكانات المالية لكل عائلة.

ورغم ما أسقطته الحرب من طقوس وتكاليف، يصر أهالي القطاع على الحياة وتكوين أسر جديدة، مستمدين من الفرح طاقة للصمود، بينما شجع غياب التكاليف الباهظة بعض الشباب على الزواج بأقل الإمكانات المادية.

زفاف بعد يوم واحد من الخطبة

فصل يوم واحد فقط بين خطبة نجوى الصفدي (40 عامًا) في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2024 ومراسم زفافها في اليوم التالي. حضرت الدموع وغيّبت الحرب أفراد عائلتها، إذ استشهدت والدتها وشقيقها الوحيد وزوجته وأطفاله في 5 نوفمبر/تشرين الأول 2023 أثناء قصف عمارتهم غرب مدينة غزة. نجوى خرجت من تحت الأنقاض كناجية وحيدة بعد عشر ساعات، ونقلت إلى المستشفى بجروح وكسور شديدة في قدمها، واستغرق التعافي منها عدة أشهر.

تقول الصفدي لصحيفة "فلسطين": "جرى الزفاف بعد يوم واحد من الخطبة. كنت نازحة عند عائلة، وأصرت على إقامة مراسم بسيطة وشراء الحلوى، رغم أن أبناء شقيق العريس استشهدوا في ذلك اليوم".

بدون مراسم زفاف كبيرة، وبحضور عائلة العريس وبعض الجيران، زُفّت الصفدي إلى زوجها، وغابت عائلتها بسبب الحرب. وتضيف: "شاركنا بعض جيران المخيم فرحة صامتة احترامًا لأرواح عائلتي وشهداء عائلة زوجي الذين أصيبوا خلال الحرب".

ورغم الفقد، لم تخفِ الصفدي سعادتها بالزواج، قائلة: "فرحنا من الداخل رغم ظروف الحرب، في مراسم بسيطة. كان فقدان أهلي صعبًا جدًا، وكذلك التعامل مع آلام قدمي وأعباء الحياة اليومية، لكن بعد الزواج أصبح لدي سند واحتواء وزوج وشريك حياة".

حين يصبح "العم" أبًا جديدًا

خلال الحرب، ارتفع عدد الأرامل في غزة إلى 16,646 أرملة، وبرزت عادة زواج أرملة الشهيد من أحد أشقائه، ليصبح "العم" أبًا ثانيًا لأبناء الزوجة، والأقدر على رعايتهم وتعويضهم عن فقد والدهم.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، استشهد زوج ابنة أبو كرم قشلان (21 عامًا) تاركًا لها طفلين، وضعت الطفل الثاني بعد استشهاد زوجها، وتولت والدتها رعايتها مع طفليها حتى تقدم شقيق الزوج بعد سبعة أشهر لطلب الزواج من أرملة شقيقه، ومنحت الموافقة بعد تفكير.

يحكي قشلان لـ"فلسطين": "كان القرار صعبًا في البداية، لكن ابنتي أرادت أن يبقى أبناؤها في حضن عائلتهم. تزوجت شقيق زوجها، وتغيرت حياتها، كما أن مسؤولية رعايتها وأطفالها انتقلت عني".

ويصف قشلان زواج ابنته الثاني بأنه "نوع من الصمود في تكوين أسرة والاستمرار في الحياة"، مشيرًا إلى أن المراسم كانت صامتة وبأقل مظاهر الاحتفال، احترامًا للشهداء. ويضيف: "العم أصبح مثل الوالد، يرعى أبناء شقيقه وينادونه بـ 'بابا'، ويعامل ابنتي معاملة حسنة، وهذا أعاد الاطمئنان والسعادة لها بعد صدمة الفقد".

زفاف في غرفة صغيرة

لم تتخيل ليندا أبو عاصي أن تعيش أول فرحة دخول بيت ابنتها الكبرى بلا زوجها الذي استشهد في 20 ديسمبر/كانون الأول 2023 خلال نزوحهم.

في غرفة صغيرة داخل منزل جدها، زُفّت ابنتها بحضور عدد محدود من أفراد العائلة وبعض الجيران، الذين صفقوا وغنوا للعروس محاولة رسم الفرح على وجهها المليء بالدموع.

وتقول أبو عاصي لـ"فلسطين": "بعد استشهاد زوجي بشهرين بدأ البعض يتقدم لطلب الزواج من بناتي، لكني رفضت، وبعد سنة استوعبت الحياة. حاولنا إفراح ابنتي بأقل الطقوس، ارتدت بدلة الفرح كأي عروس، وحضر الزفاف عدد قليل جدًا، لم يتجاوز عشرة أشخاص".

وكان من المقرر أن تُزف ابنتها الأخرى، إلا أن قصف الاحتلال للعمارة التي يسكن بها وتدمير شقتها أرجأ الأمر، لتتأجل فرحة أُخرى كانت تنتظرها، ويستمر تأثير الحرب على أصغر تفاصيل الحياة اليومية، بما فيها أفراح الزواج، في غزة.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الثلاثاء 12 شوال 1447هـ 31 مارس/ آذار
Tuesday 31 March 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

عساف لـ"فلسطين": اعتقالي يعكس أزمة السلطة وانفصالها عن الشارع الفلسطيني

رام الله-غزة/ محمد أبو شحمة:

أكد منسق "المؤتمر الشعبي الفلسطيني 14 مليونًا"، والناشط السياسي عمر عساف، أن اعتقاله يعكس أزمة عميقة تعيشها السلطة في الضفة الغربية المحتلة، وحالة من الانفصال عن واقع شعبها، وحتى عن المواقف الدولية الداعمة للحقوق الفلسطينية.

وقال عساف، لصحيفة "فلسطين" أمس: إن "مواقف دول مثل إسبانيا مشرّفة في رفضها للحرب"، متسائلًا: كيف يمكن للسلطة أن تعاقب على موقف يعتبر العدوان غير عادل ويستهدف الشعب الفلسطيني.

وأضاف عساف (77 عامًا): "إن هذه الحرب تهدف في جوهرها إلى تصفية القضية الفلسطينية"، معتبرًا أن ملاحقة الأصوات المعارضة لهذا العدوان تعكس تغليب مصالح ضيقة على حساب مصالح الشعب.

وأوضح أن البيان الذي تم إعلانه يعبر عن موقف وطني واضح، ويحظى بتأييد واسع في الشارع الفلسطيني. وفي سياق حديثه عن ظروف اعتقاله، قال عساف إنه لم يتم التحقيق معه أو استجوابه طوال فترة توقيفه، معتبرًا أن ذلك يعكس حالة من التخبط لدى بعض الأجهزة، التي تتجاوز القيم والأخلاق التي اعتاد عليها المجتمع الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بتطبيق القانون. وأكد أن هذا الواقع يعكس إدراكًا شعبيًا متزايدًا بحقيقة المواقف القائمة، حيث بات الفلسطينيون أكثر وعيًا بمن يقف إلى جانبهم ومن يعادي حقوقهم، مشددًا على أن الموقف الشعبي يلتف حول رفض العدوان والدفاع عن الحقوق الوطنية.

وأضاف عساف أن وجود القواعد الأميركية في المنطقة العربية يمثل أحد أسباب التوتر، داعيًا إلى سحبها، ومؤكدًا أن أمن الإقليم يجب أن يقوم على التعاون بين الدول العربية ودول المنطقة، لا على الوجود العسكري الأجنبي.

وبيّن أن ما يجري من قبل السلطة يعكس فهمًا قاصرًا لطبيعة المرحلة السياسية، ولحقيقة المواقف التي يتبناها الشعب الفلسطيني في هذه الظروف الحساسة.

وأشار إلى أن الشعوب العربية تقف بوضوح ضد العدوان في المنطقة، دون وجود ما يبرر قمع هذا الموقف، خاصة في ظل موقف شعبي واسع يرفض الوجود العسكري الأجنبي، لا سيما القواعد الأميركية في المنطقة.

وأوضح أن العدوان على إيران والعراق ولبنان، إلى جانب ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، يندرج ضمن مخطط أوسع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من جهة، وفرض الهيمنة على المنطقة والسيطرة على مقدراتها من جهة أخرى، معتبرًا أن ذلك يمثل شكلًا من أشكال "الاستعمار الجديد".

وكانت محكمة صلح رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة، قد قررت، الأحد، الإفراج عن عمر عساف بكفالة نقدية قيمتها 300 دينار أردني، وكفالة شخصية (غير مدفوعة) بقيمة 5 آلاف دينار أردني، عقب أربعة أيام من اعتقاله على خلفية بيان موقف بشأن الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران، واتهامه بـ"خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للحفاظ على حيادها، والذم الواقع على السلطة، وإثارة النعرات الطائفية".

غزل... فرحة قصيرة وسباق مع المرض منذ اليوم الأول

غزة/ هدى الدلو:

وُلدت الطفلة غزل حرز الله في وقت لم يشبه البدايات السعيدة، بل في زمن مثقّل بالحرب والخوف. قبل نحو عامين، قرر والداها التمسك بالحياة رغم كل شيء، فتزوجا وبنيا حلمًا صغيرًا وسط ظروف قاسية، آملين أن يكون لهما بيت يملؤه الدفء.

وبعد عام من الانتظار، جاء الخبر الذي غيّر كل شيء؛ حملت الأم، وبدأت رحلة ترقب طويلة عاشها الوالدان بكل تفاصيلها. يقول يحيى، والدها، لصحيفة "فلسطين": "كنا نعدّ الأيام حتى نراها، كل لحظة كانت تمر كأنها سنة من شدة الشوق".

ومع ولادتها، شعر الأب أن الحياة بدأت من جديد، "عندما حملتها للمرة الأولى، شعرت أن الدنيا كلها أصبحت بين يديّ"، يقول، قبل أن يضيف بصوت مكسور: "لم أتخيل أن فرحتي بها ستتحول إلى هذا الخوف بهذه السرعة".

لم تمضِ سوى 48 ساعة على ولادتها، حتى بدأت تظهر على جسد غزل كدمات زرقاء مقلقة. في البداية ظنّ الأهل أنها أمر عابر، لكن سرعان ما تبيّن أن الأمر أخطر بكثير. الطفلة، التي لم يتجاوز عمرها اليوم 19 يومًا، تعاني من مرض وراثي خطير يهدد حياتها، وقد يؤدي إلى بتر أطرافها إذا لم يتم التدخل سريعًا. يشرح والدها حجم الصدمة قائلًا: "لم نلحق أن نفرح بها... فجأة صرنا نركض من طبيب إلى آخر، وكل واحد يخبرنا بما هو أخطر من السابق".

تحتاج غزل إلى نقل بلازما بشكل مستمر كعلاج أساسي، إلى جانب حقن تُعطى تحت الجلد لمحاولة السيطرة المؤقتة على حالتها، في ظل إمكانيات طبية محدودة تعيق توفير الرعاية اللازمة، خاصة مع صعوبة إجراء الفحوصات الدقيقة.

"أنا مستعد أن أفعل أي شيء لتعيش"، يقول الأب، مضيفًا: "لكننا بحاجة لمن يساعدنا... طفلتي صغيرة ولا تستحق كل هذا الألم".

وحذر الأطباء من أن حالتها قد تتدهور في أي لحظة، مؤكدين أن الحل الوحيد لإنقاذها يتمثل في نقلها بشكل عاجل إلى خارج البلاد لتلقي العلاج المناسب، إذ إن التأخير قد يعني فقدان أطرافها أو حتى حياتها.

ولا يطلب والداها الكثير، سوى فرصة. "أريد أن أراها تكبر أمامي، تمشي وتضحك... هذا حلمي الوحيد"، يقول الأب وهو ينظر إلى طفلته التي تصارع المرض منذ أيامها الأولى.

ومنذ اكتشاف مرضها، باشر الأب إجراءات التحويلة الطبية للعلاج في الخارج، وبعد استكمالها بات ينتظر دوره على معبر رفح كآلاف الجرحى والمرضى.

غزل اليوم ليست مجرد طفلة مريضة، بل أمل مهدد في أي لحظة. ورغم كل هذا الخوف، لا يزال والدها يتمسك بكلمات بسيطة تختصر كل شيء: "ما زال لدي أمل... لكن الوقت يمضي، وأخشى أن يسرقها قبل أن ننقذها".

وصول 11 من الأطفال الخدج إلى غزة بعد إنهاء علاجهم في الخارج

غزة/ فلسطين:

أعلنت هيئة المعابر والحدود، وصول أحد عشر من الأطفال الخدج إلى قطاع غزة، قادمين من جمهورية مصر العربية، وذلك بعد استكمال فترة علاجهم خارج القطاع.

وقالت الهيئة في تصريح مقتضب، أمس، "وصل أحد عشر طفلًا من الأطفال الخدج قادمين من جمهورية مصر العربية إلى مجمع ناصر الطبي، بعد إنهاء فترة علاجهم".

يشار إلى أنه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 وصل إلى مصر 28 طفلا من الخدج من قطاع غزة، بعد حصار مجمع الشفاء الطبي لتلقي العلاج.

الاقتصاد بغزة: إجراءات مشددة لضبط الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني بقطاع غزة، حزمة إجراءات رقابية صارمة تهدف إلى ضبط الأسواق ومنع الاحتكار والاستغلال، وضمان التزام جميع التجار بالأسعار الاسترشادية المعتمدة، بما يحمي حقوق المستهلكين ويعزز العدالة في السوق.

وأوضحت الوزارة، في بيان لها أمس، أنه سيتم ضبط أي بضاعة تُباع خارج "الخان" وطرحها للبيع في المزاد العلني، مع حجز المبالغ المالية على ذمة المحاضر القانونية، باعتبارها تُعرض بقصد الاحتكار والاستغلال.

وأكدت متابعة التجار الذين يشترون من الخان، والتحقق من الأسعار التي تم الشراء بموجبها، للتأكد من الالتزام بالأسعار الاسترشادية الصادرة عن الوزارة، وفي حال ثبوت المخالفة يتم إعادة بيع البضائع وفق التسعيرة المحددة، مع التحفظ على المبالغ لحين استكمال الإجراءات القانونية.

وأشارت إلى أنه في إطار تعزيز الرقابة، سيتم التدقيق في بيانات التجار عبر الموقع المشترك الخاص بأسواق الخان في مختلف المحافظات، إلى جانب تكثيف الجولات الميدانية على المحلات التجارية، وتجار التجزئة، والمولات، ونقاط البيع، للتأكد من الالتزام بالأسعار والإفصاح عنها بشكل واضح للمواطنين.

وشددت على إلزام جميع التجار بالإعلان عن الأسعار في أماكن ظاهرة وبما يتوافق مع الأسعار الاسترشادية، محذّرة من أن أي مخالفة ستُقابل بإجراءات قانونية، تشمل التحفظ على المبالغ وتحويلها للوحدة القانونية لاستكمال المقتضى القانوني.

وحذرت الوزارة أنه في حال تكرار المخالفة، سيتم توقيف التاجر على ذمة القضية، وإغلاق المحل أو نقطة البيع وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها.

إنفوجرافيك